

الأحكام والشروط  
لحسابات الشخصية  
المتوافقة مع  
الشريعة الإسلامية





يخضع كل حساب شخصي لشروط وأحكام اتفاقية الخدمات المصرفية هذه («الشروط والأحكام») على أن يكون الحساب مفتوحاً أو محتفظ به لدى بنك العز الإسلامي. (يشار إليه فيما بعد بكلمة «البنك») وتشمل أيضاً الشروط التي تحكم الخدمات والمنتجات ذات الصلة المتوفرة من البنك إلى العميل (كما هو معرف أدناه). يعد توقيع (توقيعات) العميل على طلب الحساب الشخصي قبولاً لهذه الشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة وما يطرأ عليه من تعديلات من حين لآخر، ويلتزم العميل بهذه الشروط والأحكام بخصوص كافة العلاقات المصرفية مع البنك. تحكم هذه الشروط والأحكام وطلب الحساب الشخصي العلاقة المصرفية بشكل عام وشامل بين العميل والبنك ما لم تكن هناك، كإستثناء، علاقة مصرفية خاصة بين العميل والبنك تكون خاضعة لاتفاقية منفصلة أو لشروط وأحكام خاصة، حينئذٍ تسود تلك الاتفاقية أو الشروط والأحكام الخاصة على هذه الشروط والأحكام بقدر تعارض أحكام تلك الاتفاقية أو تلك الشروط والأحكام الخاصة (حسب مقتضى الحال) مع هذه الشروط والأحكام.

## أ. التعريفات والتفسير

### 1. التعريفات

1-1 **التعريفات:** في هذه الشروط والأحكام، تأخذ المصطلحات التالية المعاني المخصصة قريين كل منها:

«**الحساب (الحسابات)**» يقصد بها أي حساب (حسابات) إسلامية مفتوحة ومحتفظ بها باسم العميل وحسبما هو محدد في طلب الحساب الشخصي، والتي قد يتم ربطها ببطاقة الخصم، على أن يكون من السهل الوصول إلى هذا الحساب وإدارته من قبل العميل أو أي مستخدم مفوض من خلال الخدمات المصرفية.

«**رصيد الحساب**» يقصد به في أي وقت، رصيد الحساب (الحسابات) ذات الصلة والتي توضح فقط أحدث المعلومات المتوفرة إلى البنك في حينه. قد لا يتضمن رصيد الحساب كافة المعاملات التي تمت قبل ذلك وقد لا تمثل دائماً المبلغ المالي المتوفر فعلياً لل سحب في ذلك الوقت (على سبيل المثال، فقد لا تكون قد تمت مقاصة بعض الأموال بعد).

«**رقم الحساب**» يقصد به الرقم التسلسلي الفريد المرفق بالحساب المفتوح لدى البنك.

«**الوكيل (الوكلاء)**» يقصد به، لأغراض هذه الشروط والأحكام، أي طرف ثالث مطلوب و/أو يتم تعيينه من قبل العميل لإدارة أو تصريف الحساب أو بطاقة الخصم أو رمز الحماية أو لتوفير كافة أو أي جزء من الخدمات المصرفية.

«**الإنذارات**» يقصد بها رسائل الإنذار الخاصة المرسلّة من قبل البنك إلى المستخدم المفوض بخصوص الخدمات المصرفية.

«**ماكينة الصرف الآلي**» يقصد بها ماكينة الصرف الآلي التابعة للبنك والتي تقدم تسهيل السحب مع أو بدون الإيداع النقدي/ أو إيداع الشيكات، بما في ذلك خدمات أخرى يقدمها البنك أو يتم تقديمها عن طريق آلة أو جهاز معني ببطاقات الخصم سواء كانت خاصة بالبنك أو بأية بنوك أخرى مشاركة أو مؤسسات مالية يتم تحديدها من حين لآخر من قبل البنك، وتقبل بطاقات الخصم.

«**المستخدم المفوض**» يقصد به، فيما يتعلق بحساب الأفراد أو الحسابات المشتركة، أي شخص محدد كصاحب حساب أو الشخص المفوض خطياً للتصرف نيابة عن العميل بشأن الحساب (الحسابات) أو بطاقة الخصم وأية معاملات بخصوص ذلك الحساب (تلك الحسابات) أو بطاقة الخصم. وسيتم تخصيص رمز حماية صادر من قبل البنك لاستخدام بطاقة الخصم والوصول إلى الحساب والخدمات المصرفية.

«**الأموال المتوفرة**» يقصد بها الرصيد الدفترية مخصوماً منه كافة الطلبات الاحتياطية الخاصة بالحساب.

«**الخدمات المصرفية**» يقصد بها كافة الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي يوفرها البنك من حين لآخر للسماح للعميل بالانتفاع من بطاقة الخصم والحساب وتنفيذ المعاملات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر خدمات نظام الرد الصوتي التفاعلي والخدمات المصرفية الهاتفية والخدمات المصرفية بواسطة الهاتف المتحرك والخدمات المصرفية الإلكترونية.

«**البنك**» يقصد به بنك العز الإسلامي ش.م.ع.ع.- قسم الخدمات المصرفية الإسلامية، بما في ذلك خلفائه والمتنازل إليهم التابعين له.

«**العميل**» يقصد به ويشمل شخص واحد أو أكثر ممن قاموا، مجتمعين أو منفردين، بفتح حساب والاحتفاظ به لدى البنك باسمه/ أسمائهم كما هو محدد في طلب الحساب الشخصي، أو الوكالة القانونية المُعتمَدة التي يحملها العميل.

«**المستفيد**» يقصد به المستلم المقصود للأموال التي يتم تحويلها من قبل البنك بناءً على تعليمات العميل.

«**سداد الفاتورة**» يقصد به سداد الفواتير الخاصة بالمرافق أو الاتصالات أو الشركات أو الهيئات الأخرى عبر القنوات والخدمات التي يتم توفيرها من قبل البنك.

«**يوم العمل**» يقصد به أي يوم يزاول فيه البنك معاملاته المصرفية في سلطنة عمان، والتي تشمل أي يوم آخر بخلاف يوم الجمعة والسبت والعطل الرسمية وأي يوم لا يقدم فيه البنك خدماته للأفراد.

«**حساب تحت الطلب**» يقصد به حساب استثمار متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كما هو موضح على نحو أكثر تفصيلاً في الفقرة (ج) من البند ٣-١٩.

«**حامل البطاقة**» يقصد به أي شخص يتم إصدار بطاقة خصم له.

«**معاملات البطاقة**» يقصد بها أية معاملات يتم تنفيذها باستخدام بطاقة الخصم باستخدام رمز حماية أو التوقيع أو بدونهما، بصرف النظر عن أي قسيمة أو إيصال آخر موقع من قبل حامل (حامل) البطاقة.

«**الرسوم**» يقصد بها المبالغ (بما في ذلك أية رسوم أو عمولات أو تكاليف) واجبة الدفع من قبل العميل ناشئة عن استخدام بطاقة الخصم والحساب والخدمات المصرفية بموجب هذه الشروط والأحكام، وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، كافة المعاملات والرسوم والتكاليف والنفقات الفعلية بما فيها أية تكاليف قانونية، والتي سيتم خصمها من حساب العميل (بما فيها الحسابات المشتركة).

«**الحساب الجاري**» يقصد به الحساب الجاري (الحسابات الجارية) المتوافق (المتوافقة) مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويتم إنشاؤها على أساس مفهوم القرض الحسن على أن يفتحه العميل ويحتفظ به لدى البنك كما هو موضح على نحو أكثر تفصيلاً في البند ١٨ .

«**بطاقة إئتمان**» يقصد بها بطاقة القرض الحسن الإسلامية الصادرة من البنك أو أي من فروعها إلى العميل (بما في ذلك بطاقة الإئتمان الجديدة والمجددة والمعاد إصدارها والبديلة).أو أي بطاقة إئتمان إضافية تصدر للعميل.

«**بطاقة الخصم**» يقصد بها بطاقة الخصم الصادرة من قبل البنك إلى العميل (بما في ذلك بطاقة الخصم الجديدة والمجددة والمعاد إصدارها والبديلة)، التي تم إصدارها للإستفادة من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك أو الوصول إلى الأموال المتاحة المودعة في حساب العميل أو في الحسابات المشتركة.

«**الإيداع**» يقصد بها أية مبالغ مودعة في حساب أو أي حساب آخر يحتفظ به البنك في أي موقع إيداع والتي يتم توفيرها من قبل البنك.

«**الوديعة**» يقصد بها الوديعة الثابتة التي يستثمرها العميل في البنك وفقاً لمبدأ المضاربة المطلقة غير المقيدة لفترة زمنية محددة متفق عليها مع العميل.

«**حساب ادخار قائم على السحب**» يقصد به حساب الادخار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كما هو موضح على نحو أكثر تفصيلاً في الفقرة (ب) من البند ١٩-٣.

«**الشريعة الإسلامية**» ما شرعه الله لعباده من العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات ونظم الحياة، في شعبها المختلفة لتنظيم علاقة الناس بربهم وعلاقاتهم بعضهم ببعض وتحقيق سعادتهم في الدنيا والآخرة.

«**الفتاوى**» يقصد بها القرارات الشرعية الملزمة الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية في البنك من حين لآخر.

«**الرسوم والتكاليف**» يقصد بها كافة الرسوم والتكاليف الموضحة في هذه الشروط والأحكام والمعرفة من قبل البنك من حين لآخر بموافقة هيئة الرقابة الشرعية.

«**المعاملة المالية**» يقصد بها استخدام الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك مما يؤدي إلى تحرك الأموال في حساب العميل.

**أقترح وضع تعريف «لغسيل الأموال» هنا لورود ذلك ضمن الإتفاقية.**

«**تحويل الأموال**» يقصد به نقل الأموال من حساب العميل باستخدام تعليمات أو أية خدمات مصرفية إلى حساب آخر (حسابات أخرى) أو إلى حساب طرف آخر داخل سلطنة عمان أو خارجها.

«**التعليمات**» يقصد بها الوثائق أو تعليمات التشغيل أو التعليمات الإلكترونية أو عبر الفاكس أو الحوالات البرقية أو الشيكات المصرفية أو أوامر الدفع المصرفية والحوالات المالية أو أي وسيلة أخرى يقوم المستخدم المُعتمد من خلالها بإصدار أو إرسال تعليمات إلى البنك للخصم من حسابه.

«**نظام الرد الصوتي التفاعلي**» يقصد به نظام رد صوتي آلي للبنك لتقديم خدمة تنفيذ المعاملات المصرفية بما في ذلك التسهيلات الأخرى المقدمة من قبل البنك بواسطة التعرف على العميل وتسجيل التعليمات.

«**حقوق الملكية الفكرية**» يقصد بها حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالخدمات المصرفية المقدمة بموجب هذه الشروط والأحكام، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر كافة حقوق الملكية القانونية والحقوق الأخرى المتعلقة بكافة حقوق الملكية الفكرية وتكنولوجيا مراقبة العمليات وحقوق قواعد البيانات وتكنولوجيا المعلومات والحقوق المرتبطة بالبرامج وبراءات الاختراع وطلبات براءة الاختراع والشعارات والأجهزة والمعلومات بالبرامج السرية والأسرار التجارية وحقوق التصميم وحقوق النشر وأية حقوق أخرى ذات طبيعة مماثلة (سواء كانت مسجلة أم غير مسجلة).

«**الحساب المشترك**» يقصد به حساب مفتوح باسم عميلين أو أكثر تربطهما علاقة قرابة.

«**السقف**» يقصد به الحد اليومي أو حد المعاملات المطبق لاستخدام الحساب وبطاقة الخصم والمعاملات وكافة الخدمات المصرفية الموضحة من قبل البنك من حين لآخر (مع مراعاة إتاحة الأموال في الحساب)، أو الحد الموضح من قبل البنك المعني أو المؤسسة المعنية، متى انطبق ذلك على المعاملة.

«**التاجر**» يقصد به أي كيان مؤسسي أو شخص أو مؤسسة أخرى تقدم سلعة و/أو خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقبل بطاقة الخصم كنظام للدفع أو الحجز من قبل حامل البطاقة.

«**الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك**» يقصد بها التسهيل المصرفي الذي يقدمه البنك عبر الهاتف المتحرك بخصوص خدمات مصرفية كالمعلومات المتعلقة بحساب العميل وتفصيل المعاملة وتعليمات تحويل الأموال و الخدمات المصرفية الأخرى التي قد يتم توفيرها إلى العميل أو أي مستخدم مُعتمَد من حين لآخر عبر جهاز الهاتف المتحرك.

«**جهاز الهاتف المتحرك**» يقصد به أي جهاز مسجل لدى البنك لإرسال كافة الرسائل المتعلقة بكافة المعاملات/الطلبات باستخدام الخدمات المصرفية، ويشمل الجهاز أيضاً سماعة هاتف وبطاقة هاتف مع الإكسسوارات والبرامج اللازمة بخصوص نظام GSM، المملوكة والتي يتم إدارتها من قبل مستخدم أو عميل مُعتمَد.

«**رقم الهاتف المتحرك**» يقصد به الرقم المحدد من قبل العميل لصالح مستخدم مُعتمَد أثناء تسجيل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك بغية الاستفادة من الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

«**حسابات المضاربة**» يقصد بها، مع مراعاة البند ١٩، كافة الحسابات التي تستند إلى المضاربة غير المقيدة، بما في ذلك حساب الادخار والحساب تحت الطلب والوديعة الاستثمارية لأجل ، بما في ذلك المنتجات المتنوعة لهذه الحسابات.

«**وعاء المضاربة**» يقصد به الوعاء المالي الذي يشكل إجمالي الودائع التي في كافة حسابات المضاربة التي يتم الحصول عليها على أساس المضاربة المطلقة غير المقيدة بغرض تنفيذ الأنشطة الاستثمارية والتجارية والتي قد يقوم البنك

خلالها بمزج حقوق مساهميه أو أي جزء منها أو أية أموال أخرى يتم استثمارها نيابة عن مساهميه مع أموال المودعين.

«**المعاملات غير المالية**» يقصد بها كافة المعاملات الخاصة بحساب العميل لدى البنك، والتي لا تؤدي إلى أي تأثير مالي على حساب العميل، مثل حقوق ملكية الحساب وبدء طلبات تنزيل كشف الحساب والمعاملات المماثلة.

«**الخدمات المصرفية عبر الإنترنت**» يقصد بها الخدمة الإلكترونية عبر الإنترنت التي يوفرها البنك إلى العملاء الذين يمتلكون حسابات شخصية بحيث يجوز للعميل بموجبها تنفيذ المعاملات المصرفية والاستفادة من الخدمات المصرفية الأخرى من أي موقع إلكتروني يملكه البنك.

«**إخلاء المسؤولية عبر الإنترنت**» يقصد به بيان إخلاء مسؤولية البنك عبر الإنترنت، وقد تم توفير نسخة منه على صفحة تسجيل الدخول على الموقع الإلكتروني.

«**طلب الحساب الشخصي**» يقصد به الطلب الذي يتم تعبئته وتوقيعه من قبل العميل بشأن فتح حساب.

«**البيانات الشخصية**» يقصد بها أية بيانات حول العميل يتم توفيرها من قبل العميل أو أي مستخدم مُعتمَد والحصول عليها من قبل البنك.

«**الخدمات المصرفية عبر الهاتف**» يقصد بها خدمة التعليمات والمعلومات عبر الهاتف، سواء كانت منفذة بشكل آلي أو من خلال مندوب خدمة العملاء والتي يوفرها البنك بخصوص المنتجات والخدمات المصرفية.

«**جهاز نقطة البيع**» يقصد به أي جهاز إلكتروني متوفر في المؤسسات التجارية، سواء كانت محلية أو دولية، والذي يكون بإمكانه معالجة معاملات بطاقة الخصم.

«**سياسة الخصوصية**» يقصد بها سياسة الخصوصية المتبعة في البنك، وقد تم توفير نسخة منها على صفحة تسجيل الدخول على الموقع الإلكتروني.

«**سياسة توزيع الربح**» يقصد بها سياسة توزيع الربح الصادرة عن البنك من حين لآخر بعد اعتمادها أصولاً من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

«**الشراء (المشتريات)**» يقصد به معاملة بخصوص السلع أو الخدمات التي يحصل عليها العميل أو المستخدم المُعتمَد.

«**الحوالة**» يقصد بها حوالة مالية من حساب إلى أي حساب يحتفظ به العميل أو طرف آخر مع بنك آخر.

«**حساب الادخار**» يقصد به حساب الادخار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كما هو موضح على نحو أكثر تفصيلاً في الفقرة (أ) من البند ١٩-٣.

«**النظام**» يقصد به نظام الدفع باستخدام البطاقة الإلكترونية والذي تتم إدارته بواسطة ماستركارد والمدعوم بواسطة مقسم دول مجلس التعاون الخليجي.

«**رموز الحماية**» يقصد بها كافة كلمات السر ورموز التنشيط والرموز الأخرى أو رقم التعريف الشخصي أو رمز التعريف الهاتفي وفق ما يتم توفيره من

قبل البنك لاستخدام أو الوصول إلى بطاقة الخصم والحساب والخدمات المصرفية.

«أدوات الأمان» يقصد بها رمز الحماية أو أي وسيلة أمان أخرى (مثل تكنولوجيا الرقاقة أو رقم بطاقة الخصم / الائتمان الصادرة من البنك) والتي يطبقها البنك من حين لآخر لأي مستخدم مفوض للوصول إلى أو استخدام الحساب وبطاقة الائتمان و الخدمات المصرفية، ويجوز استخدامها مع رموز الحماية.

«الهيئة الشرعية» يقصد بها هيئة الرقابة الشرعية في البنك.

«البرامج» يقصد بها التطبيق اللازم تنزيله وتثبيته على جهاز الهاتف المتحرك للمستخدم المُعتمَد بغية الوصول إلى الخدمات المصرفية.

«خدمة الرسائل القصيرة (SMS)» يقصد بها خدمات الرسائل القصيرة المستخدمة مع الخدمات المصرفية المتوفرة مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

«الهيئات المحددة» يقصد بها فيما يتعلق بخدمة دفع الفواتير المقدمة إلى العميل، أية هيئات أو مؤسسات اعتمدها البنك وتم إتاحة تفاصيلها على صفحة خدمة دفع الفواتير على الموقع الإلكتروني للبنك.

«كشف الحساب» يعني الكشف الدوري الذي يرسله البنك للعميل والذي يتضمن تفاصيل المعاملات المنفذة ضمن الحساب خلال فترة معينة، بما في ذلك الخصومات الخاصة بالمدفوعات والحوالات المتعددة التي تمت باستخدام أية خدمات مصرفية يقدمها البنك.

«السويقت» يقصد به الجمعية الدولية للتحويلات المالية بين البنوك، وهي شبكة حاسوب توفر تسهيلات الاتصال بين البنوك عالمياً.

«وديعة استثمارية لأجل» يقصد بها الوديعة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية القائمة على مبدأ المضاربة غير المقيدة لمدة محددة كما هو موضح على نحو أكثر تفصيلاً في البند ١٩-٣.

«المعاملة» يقصد بها معاملة مالية أو غير مالية بشأن حساب والتي يتم تنفيذها من قبل البنك لصالح العميل بعد صدور تعليمات من مستخدم مُعتمَد ، سواء كانت المعاملة محلية أو دولية.

«الريال» يقصد به العملة الرسمية لسلطنة عمان.

«المضاربة غير المقيدة» تشير إلى عقد استثمار، بحيث يقوم العميل بموجبه (رب المال) بتوفير رأس مال إلى البنك (المضارب) بغرض الاستثمار عن طريق البنك من خلال وعاء المضاربة في أية وكافة الأنشطة الاستثمارية والتجارية المنفذة من قبل البنك بصفته المضارب/ المدير لوعاء المضاربة للمشاركة في الربح الناشئ على أساس المعدل/ النسبة المئوية المتفق عليها مسبقاً، في حين يتحمل رب المال (العميل في هذه الحالة) بمفرده المسؤولية في حالة الخسارة، إن وجدت، ما لم يكن هناك سوء تصرف مُتعمد أو إهمال جسيم من قبل المضارب.

«الموقع الإلكتروني» يقصد به الموقع الإلكتروني الذي يملكه البنك وأنشأه ويحتفظ به على شبكة المعلومات الدولية [www.alizzislamic.com](http://www.alizzislamic.com) أو أي موقع إلكتروني آخر يتم إنشاؤه والاحتفاظ به من قبل البنك من حين لآخر.



«الأوزان» يقصد بها الأوزان للمشاركة الاستثمارية في وعاء المضاربة لكل حساب مضاربة، حسبما يخطر به البنك بعد الحصول على موافقة هيئة الرقابة الشرعية.

«السحب» يقصد به أية مبالغ مسحوبة بأي من الآليات التي يوفرها البنك وبموجب هذه الشروط والأحكام عن طريق الخصم من حساب أو حسابات العميل.

## ٢-١ التفسير

ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، تطبق القواعد التالية:

(أ) إذا شكل شخصان أو أكثر عبارة «العميل»، فإن كافة العقود والاتفاقيات والتعهدات والنصوص والالتزامات والشروط والأحكام الأخرى الواردة في هذه الوثيقة والمسؤولية الناشئة عنها تعتبر مقدمة بواسطة وملزمة ومطبقة عليهم مجتمعين ومنفردين كل على حدة، وتكون ملزمة أيضاً ومطبقة على ممثله الشخصي و/أو خلفائه و/أو المتنازل إليهم التابعين له مجتمعين ومنفردين.

(ب) الإشارة إلى أي شخص، بما في ذلك العميل و/أو البنك و/أو أي أشخاص آخرين و/أو كيانات قانونية تشمل الممثلين الشخصيين و/أو الخلفاء و/أو الورثة و/أو المتنازل إليهم التابعين لهذا الشخص.

الإشارة إلى أي حكم قانوني تشمل الإشارة إلى أي تعديل أو دمج أو إعادة صياغة له سارية حينئذ، وكافة الأدوات أو الأوامر القانونية التي تُحرر بموجبه.

الكلمات التي تشير إلى صيغة المفرد تشمل، حيثما سمح السياق بذلك، صيغة الجمع والعكس صحيح.

الكلمات التي تشير إلى جنس ما تشمل كافة الأجناس.

الإشارات إلى كلمة «شهر» تعني الإشارات إلى الشهر الميلادي.

عناوين البنود في هذه الشروط والأحكام أدرجت بغرض الملاءمة فقط وليس لها تأثير قانوني أو تعاقدي.

## ب. الحسابات البنكية

### ٢. فتح وتشغيل الحساب

#### ١-٢ فتح الحساب

(أ) يجوز للعميل فتح حساب لدى البنك إذا كان العميل عماني الجنسية أو كان مقيماً في سلطنة عمان، طبقاً لقوانين السلطنة. ويجوز للعملاء من الأفراد غير المقيمين فتح حسابات معينة لدى البنك مع مراعاة قوانين السلطنة دائماً.

(ب) يتعين على العميل إكمال وتوقيع طلب الحساب الشخصي حسب الأصول وتقديم كافة الوثائق المطلوبة بمقتضى إجراءات فتح حساب، والتي يجوز فتح الحساب بعدها مع مراعاة استيفاء الشروط التي يحددها البنك من حين لآخر.

(ج) يجوز للعميل فتح حساب باسمه الخاص أو بالاشتراك مع أشخاص آخرين.

(د) يجوز للبنك، بناءً على طلب العميل، مع مراعاة إرادة البنك الخاصة والحد

الأدنى لأي متطلبات رصيد أو رسوم مطبقة، فتح حسابات إضافية باسم العميل. وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، وستخضع تلك الحسابات لهذه الشروط والأحكام.

هـ) يحتفظ البنك بحقه الحصري في إغلاق أو رفض فتح أي حساب، والمطالبة بتسوية أي رصيد مستحق إلى البنك دون إبداء أي سبب كان.

و) يقر العميل ويؤكد بأن المعلومات المتضمنة في طلب الحساب الشخصي صحيحة ودقيقة في تاريخ تقديمها. ويتعهد العميل بإشعار البنك خطياً على الفور بأيّة تغييرات في اسم العميل أو عنوانه أو أرقام الاتصال به أو أية تفاصيل أخرى ويتحمل العميل المسؤولية في حالة تقصيره في ذلك.

## ٢-٢ تشغيل الحسابات

أ) البنك مفوض بموجبه للتصرف وفق تعليمات أو سندات أو وثائق مسحوبة أو مقبولة وفقاً للتعليمات المقدمة في طلب حساب الشركات أو عن طريق وكيل (وكلاء) مفوضين أولاً من قبل العميل دون الحاجة لإجراء أي استفسار حتى ذلك الوقت الذي يقدم فيه العميل إشعاراً خطياً يفيد بعكس ذلك:

١) لسداد مبالغ الشيكات والكمبيالات والسندات الإذنية والتعليمات المستديمة وإصدار أوامر الدفع والتحويلات المالية البريدية وعمليات شراء وبيع الأوراق والعملاء الأجنبية وأيّة تعليمات أخرى عن طريق القيد على ذلك الحساب (الحسابات) سواء كان في الجانب الدائن أو خلافاً لذلك؛ و

٢) قبول أيّة تعليمات أخرى بخصوص ذلك الحساب (الحسابات) بما في ذلك التعليمات الخاصة بإغلاق ذلك الحساب (الحسابات).

ب) يجب تحديد رقم الحساب على كافة المراسلات مع البنك وعند إجراء الإيداعات أو السحوبات.

ج) من المفهوم لدى العميل أن أيّة أموال يتلقاها البنك نيابة عن العميل سيتم قيدها في الحساب ما لم يتلق البنك تعليمات خطية من العميل بخلاف ذلك.

د) من المفهوم لدى العميل أن البنك يتصرف فقط كوكيل تحصيل للعميل ولا يتحمل أيّة مسؤولية عن تسييل أي مستندات مودعة لدى البنك للتحصيل. إن عوائد الشيكات أو السندات الأخرى التي يتم إيداعها لن تكون متوفرة للسحب حتى يتم تحصيلها من قبل البنك. ويحتفظ البنك بالحق في القيد على أي حساب بعد إضافة أي بند في الرصيد الدائن بشكل استثنائي والذي استمر دون سداد عند التحصيل بعد ذلك. ويجوز للبنك رفض صرف أو قبول الشيكات المسحوبة لصالح أطراف أخرى أو إذا كان اسم المستفيد غير متطابق مع اسم العميل المقيّد في سجل البنك. ويحق للبنك، إلا أنه غير ملزم بذلك، الامتناع عن صرف أي شيك مقدّم للصرف بعد مرور أكثر من ستة أشهر من تاريخ إصدار ذلك الشيك. ولن يقبل البنك أن يضيف إلى الرصيد الدائن لأي حساب مبلغ أي شيك أو كمبيالة لصالح أي طرف ثالث إذا كان مسطراً أو مؤشراً عليه بعبارة «لحساب المستفيد» (أو أيّة كلمات ذات أثر مماثل) أو ما يخالف سجلات البنك. ويعتبر أي إلغاء لأي تسطير أو تأشير كما هو موضح أعلاه لاغياً وباطلاً. ولن يتحمل البنك أيّة مسؤولية في حالة قبول صرف أي شيك مؤجل عن طريق الخطأ غير المقصود أو خلاف ذلك قبل تاريخ الاستحقاق.

هـ) يفوض العميل بموجبه البنك لقبول الاحتفاظ بأية أوراق مالية أو أية ممتلكات أخرى لدى البنك أو يتلقاها من العميل للاحتفاظ بها أو تحويلها لأي غرض آخر، والإفراج عن أو تسليم أو تقديم أي من هذه الأوراق أو الممتلكات بناءً على تعليمات خطية من العميل.

و) إشعار يحتفظ البنك بحقه في طلب دليل بخصوص بيانات العميل. وسيتم إرسال كافة الإشعارات الخطية وكشوف الحساب والمعلومات الأخرى على عنوان العميل المذكور أولاً ويعتبر العميل (العملاء) قد استلمها حسب الأصول، وفي حالة إعادة رسالة البريد مع احتفاظ البنك بتفاصيل إرسال بديلة للعميل، يجوز للبنك محاولة الاتصال بالعميل. ويتحمل العميل مسؤولية ضمان تزويد البنك ببيانات اتصال دقيقة ومحدثة.

ز) يحتفظ البنك بحقه في طلب معلومات و/أو وثائق إضافية من العميل. كما يحق للبنك أن يطلب من العميل تقديم الدليل على مصادر أية أموال يودعها أو على المعاملة الأساسية بخصوص أي قيد في الحساب وتأخير تنفيذ أية معاملة حتى يتم تقديم هذا الدليل. لا يتحمل البنك المسؤولية عن أي تأخير أو خسارة ناشئة عن هذه الاستفسارات.

ح) تعتبر سجلات البنك وحدها دليلاً حاسماً وملزماً في حالة نشوء أي نزاع.

ط) لا يمكن التنازل عن الأموال التي يودعها العميل أو المحتفظ بها باسمه أو رهنها من قبل العميل لصالح أي طرف ثالث على سبيل الضمان دون الحصول على موافقة خطية سابقة من البنك.

ي) في حالة وفاة أو فقدان الأهلية القانونية بالنسبة لأي من الأفراد الذين يتضمنهم العميل بخصوص أي حساب، يتعين على الفرد (الأفراد) الآخرين إشعار البنك على الفور بتلك الوفاة أو فقدان الأهلية القانونية (في موعد أقصاه عشرة (10) أيام في أقصى الأحوال، بعد وقوع تلك الوفاة أو فقدان الأهلية القانونية). وفي حالة عدم إرسال هذا الإشعار الخطي، يتحمل الشخص (الأشخاص) الباقيين على قيد الحياة المسؤولية عن أية مطالبات تنشأ عن استمرار الحساب، ولا يتحمل البنك المسؤولية عن السماح بتنفيذ عمليات في الحساب. وبمجرد استلام الإشعار المذكور، سيتم تجميد الحساب حتى يقوم الورثة الشرعيين (اقترح الورثة لأن أموال المتوفي تكون تركة لهم) للمتوفى أو المحكمة أو الدائرة أو الهيئة المختصة بتعيين شخص مؤهل قانوناً، وإذا اتضح أن أحد أصحاب الحساب استعمل الحساب بعد وفاة أحد أصحاب الحساب أو فقده الأهلية القانونية يجب أن يفسر ذلك التعامل بسوء نية، ويلزم الحصول على إذن سابق من جميع أصحاب الحساب ليستطيع أحد أصحاب الحساب السحب في حدود حصة المتوفي أو فاقد الأهلية القانونية

ك) يخضع استخدام العميل للحساب، ومدى توافر الحساب، ومقدرته على تنفيذ أية معاملات (بما في ذلك عبر بطاقة الخصم) في كافة الأوقات إلى السقف المعمول به.

ل) يجوز للبنك أن يطلب من العميل الاحتفاظ بالحد الأدنى من الرصيد في الحساب وتحديد حد أدنى للمبلغ فيما يتعلق بأية خدمات أخرى مقدمة من قبل البنك أو من خلاله. وفي حالة عدم الاحتفاظ بالحد الأدنى المطلوب من المبلغ المذكور، يحق للبنك تحويل الأموال من أي حساب آخر للعميل و/أو تسهيل أية استثمارات محتفظ بها في أي حساب للعميل و/أو تحويل العملة

من أي حساب خاص بالعميل لاستعادة الحد الأدنى من الرصيد و/أو مطالبة العميل بسداد رسم إداري دوري على الحسابات الجارية، حسبما يراه البنك مناسباً حسب موافقة هيئة الرقابة الشرعية.

### ٣. الإيداعات والسحوبات

٣-١ في حالة اختيار العميل إيداع المبالغ النقدية أو الشيكات أو استخدام أية تسهيلات تحويل أو دفع أخرى متوفرة لدى البنك، يتحمل البنك وحده مسؤولية إيضاح رقم الحساب أو الرقم المرجعي الصحيح الخاص بالعميل على الحوالات/ الدفعات التي يتم إجراؤها.

٣-٢ يتعين على البنك قبول الإيداعات من العميل نقداً أو بواسطة أي من الممارسات المصرفية المعروفة، ويجوز قبول الإيداعات المقدمة من قبل الغير في حساب العميل دون تحمل البنك أية مسؤولية.

٣-٣ يجوز للبنك تقديم شيكات أو سندات دفع والمواد ذات الصلة إلى العميل بموجب هذه الشروط والأحكام.

٣-٤ مع مراعاة هذه الشروط والأحكام، من الممكن إجراء سحوبات ومعاملات في أي حساب من أي نوع من قبل العميل أو أي مستخدم مُعتمد باستخدام أي من الخدمات المصرفية المتوفرة من قبل البنك، مع مراعاة الميزات المحددة أو القيود والشروط والأحكام المعمول بها إلى الحساب أو الخدمات المصرفية ذات الصلة.

٣-٥ يجوز للبنك تحويل كافة الإيداعات أو الحوالات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الحساب - بالسعر السائد المحدد من قبل البنك لهذه العملة وفقاً لأحكام الصرف الشرعية.

٣-٦ يحق للبنك تجميد أو تعليق تشغيل الحساب أو فرض أي من وكافة الإيداعات والائتمان والسحوبات في حالة انتهاك العميل لأي من هذه الشروط والأحكام أو في حالة (١) غموض أي تعليمات مقدمة إلى البنك أو تعارضها أو عدم قبولها من قبل البنك، (٢) إذا اشتبه البنك بأنه قد يكون هناك أي احتيال أو عدم شرعية في أية معاملات (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر أي انتهاك للوائح البنك المركزي العماني الخاصة بغسيل الأموال)، أو (٣) إذا طلب البنك أي تعليمات أو معلومات أو وثائق إضافية، بالصيغة والمحتوى المرصيان للبنك.

٣-٧ بالرغم من أن البنك يقر بأن الأموال المودعة تخضع لتصرف العميل، يجوز للبنك، وفق إرادته المحضة إذا تطلب الأمر وفقاً للشروط والأحكام التي وافق عليها العميل، استخدام الرصيد الائتماني في الحساب على نحو يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بمقتضى الإرشادات/ الإشعار الصادر عن هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بالإرشادات والشروط الخاصة المطبقة على نوع الحساب ذي الصلة المفتوح من قبل العميل.

٣-٨ سوف يحدد البنك الحد الأقصى للقيمة التي يجوز سحبها في يوم واحد باستخدام أي من الخدمات المصرفية التي قدمها البنك. ويجوز تغيير هذا المبلغ وفق إرادة البنك على أن يتم إشعار العميل بذلك مع مراعاة هذه هذه الشروط والأحكام وسوف يوضح هذا الإشعار تاريخ سريان هذا التغيير.

٩-٣ يتفهم العميل أنه يجوز إجراء عمليات الإيداع أو السحوبات الخاصة بأي حساب في أي من فروع البنك داخل سلطنة عمان مع مراعاة الرصيد الكافي المتوفر في الحساب ذي الصلة وتقديم دليل هوية على نحو مرضٍ للبنك.

#### ٤. الأموال غير الكافية

١-٤ لا يحق للعميل السحب إذا كان حسابه مكشوفاً من الحساب دون الحصول على موافقة خطية سابقة من البنك.

٢-٤ لا يحق للعميل السحب على المكشوف من الحساب دون موافقة خطية سابقة من البنك. ولن يفرض البنك أي غرامة أو رسوم أو تكاليف في حالة إجراء أية عمليات سحب على المكشوف سواء كانت مُعتمَدة أو غير مُعتمَدة.

٣-٤ يتعين على العميل ضمان وجود رصيد كافٍ في حسابه بشأن أي خدمات مصرفية، قبل تنفيذ أي عملية دفع أو حوالات مالية أو سحب أو أي معاملة أخرى. وإذا تم السحب على المكشوف من حساب العميل، لأي سبب، يتحمل العميل مسؤولية سد العجز على الفور عن طريق السداد المباشر أو تحويل أموال من أي حساب آخر يحتفظ به لدى البنك أو خارج البنك («مبالغ التغطية»).

٤-٤ في أي وقت من الأوقات، إذا لم يكن لدى العميل أموال كافية في الحساب أو في حالة عدم تمكنه من توفير مبالغ لتغطية أي تعليمات مقدمة إلى البنك أو المبالغ المطلوبة لإكمال أية معاملة أو الوفاء بأي التزام سداد إلى البنك، بما في ذلك أية تكاليف أو رسوم، يحق للبنك وفق إرادته الخاصة (أ) رد الشيك أو التعليمات أو السند الآخر دون سداد وقيده رسم الإعادة (ب) رفض إكمال المعاملة؛ (ج) إكمال المعاملة واسترداد أية رسوم وتكاليف ذات صلة وفق ما يحدده البنك من حين لآخر عن طريق قيدها على أي حساب يحتفظ به العميل لدى البنك على حسب موافقة هيئة الرقابة الشرعية؛ (د) إلغاء الخدمة ذات الصلة؛ (هـ) استرداد أو مقاصة أية مبالغ وتكاليف مستحقة من العميل بالشكل الذي يراه البنك مناسباً أو (و) إلغاء المعاملات حسبما يقرره البنك من الحساب الذي تم إجراء عملية السحب على المكشوف غير المصرح بها فيه.

٥-٤ يوافق العميل على أنه يجوز للبنك الاستمرار في ممارسة خياره الخاص كما هو مبين في البند ٤-٢ أعلاه إذا كانت المبالغ الموجودة في حساب العميل لا تزال غير كافية عند تقديم أية شيكات أو تعليمات دفع أو رسوم سداد لاحقة إلى البنك على أن يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن أية تبعات بخصوص عدم وجود أموال كافية في الحساب، بما في ذلك عدم الوفاء بالتزامات العميل وإتخاذ دائن (دائني) العميل على رسوم عن السداد المتأخر واتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل.

#### ٥. دفاتر الشيكات

١-٥ يجوز للبنك وفقاً لطلب العميل، وتكون الموافقة بإرادة البنك المحضة على إصدار دفتر شيكات إلى العميل. وإذا تم إصدار دفتر الشيكات، يتعهد العميل بتحمل مسؤولية الحفاظ عليه في كافة الأوقات وإشعار البنك على الفور في حالة فقدان أو سرقة دفتر الشيكات، أو أي من الشيكات المضمنة فيه. ويتفهم العميل أنه يجوز للبنك، وفق إرادته الخاصة أن يقبل أية تعليمات من العميل لإيقاف صرف الشيك (سواء كانت شفوية أم خطية) في الحالات التي فقد فيها العميل الشيك ذا الصلة مع إرفاق ما يثبت أنه قام بإبلاغ السلطة

المختصة بذلك، أو في أية حالات أخرى مسموح بها بموجب القانون ووافق عليها البنك.

٢-٥ في حالة فقدان الحوالة تحت الطلب/ الشيك أو سرقة، يوافق العميل على تزويد البنك بتعويض مقبول لدى البنك بخصوص أي طلب لإصدار حوالة/ شيك بديل أو استرداد مبلغ الحوالة تحت الطلب/ الشيك، ويوافق على أن البنك قد يستغرق وقتاً معقولاً للتحقق من عدم دفع الحوالة تحت الطلب أو الشيك الذي تم الإشعار بفقدانه أو سرقة ولا يتحمل البنك مسؤولية الرد الفوري إلى العميل أو إصدار أي حوالة تحت الطلب بديلة/ شيك بديل.

## ٦. كشوفات الحساب

### ١-٦ الكشوفات

يجب توفير كشوفات الحساب (بما في ذلك الكشوفات الإلكترونية بموجب البند ٢-٦ أدناه) في فترات ثابتة متفق عليها. وما لم تصدر تعليمات خطية بخلاف ذلك من قبل العميل بخصوص تعليق كافة المراسلات، سيقوم البنك بإرسال الكشوفات الإشعارات على العنوان البريدي للعميل المسجل في سجلات البنك بموجب طلب الحساب الشخصي، وتعتبر مستلمة من قبل العميل. ينبغي على العميل التحقق من المعاملات بعناية (بما في ذلك المعاملات المتعلقة ببطاقة الخصم) الواردة في الكشف، ويتعين عليه إشعار البنك خطياً بأي خطأ أو اختلاف في غضون خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ إرسال الكشف على عنوان العميل. وفي حالة عدم إرسال العميل لهذا الإشعار، يعتبر الكشف صحيحاً ولا يحق للعميل بعد ذلك إثارة أي اعتراض. وإذا لم يتسلم العميل كشفاً عن أية فترة، يتحمل العميل مسؤولية طلب إرسال كشف من البنك في غضون خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ إرسال الكشف المذكور في العادة.

### ٢-٦ الكشوفات الإلكترونية

(أ) يجوز للبنك، بناءً على طلب العميل، تقديم كشوفات أو إشعارات أو بيانات أخرى إلى العميل عبر البريد الإلكتروني («كشف الحساب الإلكتروني») على عنوان البريد الإلكتروني (والذي قد يكون عنوان بريد إلكتروني أو رقم فاكس، فيما يتعلق بالإشعارات فقط)، كما هو مضمن في سجلات البنك و/أو وفق تعليمات العميل للبنك من حين لآخر كما هو موضح أدناه («عنوان البريد الإلكتروني المحدد»). وفيما يتعلق بهذا الشأن، يوافق العميل على ما يلي:

(١) يجوز للبنك، وفق إرادته الخاصة، إرسال كشوفات إلكترونية إلى العميل إذا طلب العميل خدمات كشف الحساب الإلكتروني وقام بتقديم عنوان البريد الإلكتروني المحدد للبنك كما هو منصوص عليه أدناه. ويجوز للعميل التسجيل والاشتراك في خدمة كشف الحساب الإلكتروني من خلال الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك وطلب الحساب الشخصي.

(٢) يتحمل العميل مسؤولية إشعار البنك بخصوص عدم استلام كشف الحساب الإلكتروني أو أي تغيير في عنوان البريد الإلكتروني المحدد أو في رقم الفاكس. ولا يتحمل البنك المسؤولية عن عدم استلام أي كشف حساب إلكتروني أو أي إشعار من قبل العميل بسبب عدم صحة عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الفاكس أو لأي سبب آخر أياً كان.

(ب) يتفهم العميل ويوافق على أن تخزين البيانات الواردة في كشف الحساب الإلكتروني بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، معلومات الحساب

ونشاط المعاملة وأرصدة الحسابات والحوالات وأية معلومات أخرى مخزنة على الكمبيوتر الشخصي للعميل نتيجة استلام كشف حساب إلكتروني يلزم تخزينها على مسؤولية العميل، ولا يتحمل البنك مسؤولية أي عملية وصول غير مصرح بها أو كشف لهذه المعلومات للغير.

(ج) يقر العميل ويوافق على أنه بمجرد تقديم خدمات كشف الحساب الإلكتروني للعميل، سيتوقف البنك عن تزويد العميل بكشوف و/أو إشعارات و/أو تأكيدات خطية ومرسلة عبر البريد العادي..

(د) يقر العميل أيضاً بأنه قد لا يتم ضمان استخدام وإرسال المعلومات عبر البريد الإلكتروني بأمان. والعميل هو مالك ومستخدم عنوان البريد الإلكتروني المحدد ويتعين عليه اتخاذ كافة إجراءات السلامة والحذر اللازمة لضمان أن أي استخدام غير مصرح به لن يصل إلى عنوان البريد الإلكتروني المحدد. ويتعين على العميل أن يكون على دراية بأن أي استخدام غير مصرح به لكشف الحساب الإلكتروني من قبل العميل أو أي طرف ثالث (سواء صرح العميل بذلك أو لم يصرح) قد يؤدي إلى اتخاذ إجراء مناسب ضد العميل. ولا يحق للعميل، ولا يجوز له السماح للغير، (سواء بأنفسهم أو بأي طريقة أخرى) إعادة صياغة أو تعديل أو نشر أو نسخ أي كشف حساب إلكتروني مقدم من قبل البنك إلى العميل.

(هـ) يوافق العميل ويفوض البنك للإعلان عن منتجاته وخدماته مع خدمات كشف الحساب الإلكتروني إلى عنوان البريد الإلكتروني المحدد من حين لآخر، ويحتفظ البنك بحقه في فرض رسوم مقابل تقديم خدمات كشف الحساب الإلكتروني للعميل بالمبلغ الذي يتم الإشعار به من قبل البنك من حين لآخر.

## ٧. إغلاق الحساب

١-٧ يحق للعميل إغلاق أي حساب بموجب إرسال إشعار خطي إلى البنك لا تقل مدته عن خمسة عشر (١٥) يوماً. ويجوز للبنك الموافقة على إغلاق الحساب بناءً على طلب من العميل مع مراعاة الالتزام بما يلي: (أ) تقديم طلب الإغلاق وفق النموذج الموحد المقدم من قبل البنك؛ (ب) تقديم تأكيد خطي بخصوص قائمة الشيكات الصادرة والتي لم تقدم إلى البنك حتى تاريخه؛ (ج) رد كافة الشيكات غير المستخدمة وبطاقات الخصم وأية ممتلكات أخرى إلى البنك لإلغائها؛ (د) تسوية/ سداد كافة الالتزامات المباشرة/ غير المباشرة المستحقة للبنك؛ (هـ) إلغاء جميع الخدمات الممنوحة من البنك والمستخدمة من قبل العميل على سبيل المثال لا الحصر، التعليمات المستديرة.

٢-٧ يحق للبنك على الفور بناءً على أي حكم من محكمة أو أمر إداري أو خلافاً لذلك، إغلاق أو تجميد أو تعليق المعاملات في أي حساب دون إشعار العميل أو دون تحمل المسؤولية عن أي انتهاك لأي واجب على البنك تجاه العميل. ويجوز للبنك وفق إرادته الخاصة، ودون تقديم أي مبرر، إغلاق أي حساب بموجب إرسال إشعار خطي إلى العميل. وسيقوم البنك بإغلاق الحساب فقط بعد خصم كافة الالتزامات المستحقة في تاريخ إغلاق ذلك الحساب.

## ٨. العملاء القصر

١-٨ يحق للبنك، على أساس كل حالة على حدة، الموافقة على توفير الخدمات المصرفية إلى العميل الذي لا يقل عمره عن ١٨ عاماً .

٢-٨ في حالة عدم موافقة البنك توفير أية خدمات مصرفية إلى العميل الذي يقل عمره عن ١٨ عاماً، يتعين على العميل، إذا طلب البنك ذلك، تزويد البنك بخطاب موافقة من الوصي على العميل أو الأبوين بالصيغة التي يطلبها البنك.

٣-٨ في حالة فتح حساب نيابة عن قاصر، على الوصي المذكور في طلب الحساب الشخصي تزويد البنك بالتفويضات والمعلومات والوثائق (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الضمانات ودليل موافقة الأبوين على فتح الحساب) بشأن فتح الحساب والاحتفاظ به وتشغيله حسبما يطلبه البنك. ويحق للبنك التصرف بناءً على التعليمات التي يتلقاها من الوصي، حتى في وصول القاصر لسن الرشد قانوناً، وذلك حتى استلام البنك إشعار خطي من السلطة المختصة ووفقاً للتفويض المتعلق بالحساب، والذي يطالب البنك بالتصرف وفقاً لتعليمات أي شخص بخلاف الوصي المذكور أو بالإضافة إليه.

## ٩. الكشف عن المعلومات

١-٩ يوافق العميل بشكل نهائي لا رجعة فيه على أنه يجوز للبنك وفق إرادته الخاصة ولأي غرض (بما في ذلك بغرض منع الاحتيال والتدقيق وتحصيل الدين أو في حال طلب ذلك من قبل أي هيئة حكومية أو رقابية مختصة) عرض أية معلومات أو تفاصيل أو بيانات بخصوص العميل و/أو الحسابات و/أو معاملات العميل لدى البنك أو الشركات التابعة وفروعه.

٢-٩ يوافق العميل بشكل نهائي لا رجعة فيه على أنه يجوز للبنك التنازل عن أو التعاقد من الباطن بشأن توفير أي جزء من الخدمات المصرفية إلى العميل من قبل أي طرف ثالث، على أن يظل البنك مسؤولاً تجاه العميل عن أي خسارة يمكن استردادها أو ضرر تحمله العميل نتيجة إهمال أو انتهاك أو تقصير أي طرف ثالث، ويتعين عليه أن يطلب من هذا الطرف الثالث الحفاظ على سرية أية معلومات بالقدر الذي يحدده البنك.

٣-٩ يفوض العميل بشكل نهائي ويسمح للبنك بالكشف عن وتقديم أية معلومات يراها مناسبة بخصوص العميل أو الحساب و/أو شؤونه بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقديم البنك هذه الشروط والأحكام إلى أية شركات زميلة أو فروع أو متنازل إليهم أو وكلاء أو أي طرف آخر تابع للبنك. كما يفوض العميل البنك أيضاً، إذا اختار البنك ذلك، بالرد على أية وكافة الاستفسارات التي يتلقاها من أية بنوك أخرى أو وكالات ائتمان أو السلطات العمانية بخصوص الحساب دون الرجوع إلى العميل. ولتجنب الشك، قد يتضمن هذا الرد المرجع المصرفي.

٤-٩ يقدم العميل موافقته غير المشروطة (أي موافقة نهائية) لصالح البنك لإرسال أية رسائل تسويقية/ ترويجية عبر خدمة الرسائل القصيرة على رقم الهاتف الخاص بالعميل المسجل لدى البنك فيما بين الساعة ٧:٠٠ صباحاً حتى الساعة ٩:٠٠ مساءً. يوافق العميل على أنه يتعين عليه الاتصال بالبنك، في حال رغب العميل بأن يطلب من البنك إزالة/ حذف رقم الهاتف المتحرك الخاص به من قاعدة البيانات لاستلام أية رسائل تسويقية/ ترويجية عبر خدمة الرسائل القصيرة إلى رقم الهاتف المتحرك المسجل لدى البنك.

## ١٠. الحسابات غير النشيطة

١-١٠ يعتبر الحساب غير نشيط في حالة عدم قيام العميل بإجراء أية معاملات مالية طوال الفترة التي يحددها البنك المركزي العماني. ويحتفظ البنك



بحقه في إغلاق أي حساب غير نشط وتحويل أي رصيد دائن بهذا الحساب إلى حساب محتفظ به لدى البنك للحفاظ على أية مبالغ تعتبر أمانة بمقتضى القانون المعمول به الساري من حين لآخر بما لا يتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. في هذه الحالة، يتعين على البنك إشعار العميل بنيته في إغلاق الحساب في غضون فترة لا تقل عن شهر واحد (1) قبل الإغلاق المتوقع. وسيتم إرسال هذا الإشعار إلى آخر عنوان بريدي معروف للعميل حسبما يخطر به العميل البنك مع مراعاة استلامه بعد ذلك بخمسة (5) أيام كحد أقصى. وما لم يوافق البنك على خلاف ذلك، (أ) لن يتم السماح بأية معاملات مالية، بخلاف التي بدأها البنك، بخصوص أو على الحساب غير النشط؛ و(ب) لن يتم إعادة فتح الحساب غير النشط أو إعادة تنشيطه دون اجتماع شخصي بين البنك والعميل على النحو المرضي للبنك من كافة الجوانب.

٢-١٠ في حالة وقوع هذا الإغلاق، سيقوم البنك بالوفاء بالتزامه تجاه العميل عن طريق إصدار كمبيالة بنكية بمبلغ الرصيد الدائن المتبقي في حساب العميل وإرسالها عبر البريد إلى العميل بعد خصم أية تكاليف ورسوم ونفقات أخرى تحملها البنك. وفي حالة وجود رصيد مدين في حساب العميل، يتعين على العميل على الفور أن يدفع للبنك المبلغ المستحق من العميل عند استلام إشعار البنك بخصوص إغلاق الحساب.

#### ١١. حسابات العملاء الأمينين/ذوي الاحتياجات الخاصة

يتعين على أي عميل أمني/ذو احتياج خاص تقديم نسخ من أية صورة فوتوغرافية لإرفاقها بطلب فتح الحساب الشخصي لتسهيل عملية التعرف عليه. لن يصدر البنك دفتر شيكات لصالح أي عميل أمني. ويسمح البنك بعمليات السحب من هذا الحساب فقط بناءً على طلب شخصي مع حضور العميل شخصياً إلى البنك للتعرف عليه ولن يسمح بعمليات السحب للغير حتى في حالة توفر رصيد دائن يكفي لتغطية المبلغ المطلوب سحبه.

#### ١٢. التعليمات المستديمة

يتعين على البنك تنفيذ أية تعليمات مستديمة نيابة عن العميل بعد استلام تعليمات خطية موقعة حسب الأصول من قبل العميل إلى البنك دون أية تعليمات إضافية من العميل أو قبل إشعار العميل لاتخاذ إجراء معين في تاريخ معين بشأن تحويل أو سداد الأموال في الحساب أو أي إجراء آخر وفق ما يقرره العميل سابقاً. ويلزم التصرف بناءً على التعليمات المستديمة للعميل فقط في حالة وجود أموال كافية في الحساب في التواريخ المحددة.

#### ١٣. الرسوم وتكاليف الخدمات المصرفية

١-١٣ يحق للبنك فرض أو الحصول على أي رسوم أو تكاليف أو نفقات أو عمولة مصرفية أو غير مصرفية مستحقة بخصوص الحساب (الحسابات) أو بخصوص أية تسهيلات مصرفية أخرى أو الخدمات المصرفية المقدمة إلى العميل من قبل البنك أو أي هيئة رقابية، وقيدتها في الرصيد المدين للحساب ذي الصلة بمقتضى الإجراءات المصرفية المعتادة للبنك. وقد تخضع هذه التكاليف للتغيير وهي غير قابلة للرد عند إغلاق الحساب ذي الصلة أو أي حساب آخر للعميل. سيتم إشعار العميل بأي فرض أو تحديد لهذه الرسوم بموجب هذه الشروط والأحكام وحسب موافقة هيئة الرقابة الشرعية بهذا الخصوص.

٢-١٣ يجوز للبنك، دون الرجوع إلى العميل، قيد أية تكاليف أو نفقات أو عمولة مستحقة مقابل الخدمات المصرفية المقدمة، في الرصيد المدين للحساب

وعلى العميل أن يدفعها عند الطلب بموجب هذه الشروط والأحكام حسب التكاليف والعمولات المصرفية التي اعتمدها وأعلنها البنك للعملاء سابقاً.

٣-١٣ بالإضافة إلى أي رهن عام أو أي حق آخر أو تحبير مستحق للبنك، يجوز للبنك في أي وقت ومن وقت لآخر، ودون إشعار أو طلب دمج و/أو ضم كافة أو بعض من حسابات العميل والتزاماته المالية (المحددة بأية عملة في كل حالة) موجودة في رصيد الدائن لهذه الحسابات الشخصية، أو المشتركة في حدود حصة العميل، متضمناً في ذلك ودائع العميل لدى البنك (سواء كانت مستحقة أم لا) للوفاء بأية التزامات للعميل (المحددة بأية عملة) تجاه البنك، سواء كانت بخصوص رأس المال أو الضمان، وسواء كانت فعلية أو محتملة، أساسية أو إضافية. ويجوز للبنك تنفيذ أية عمليات تحويل عملة ضرورية أو ذات صلة حسب سعر الصرف السائد في البنك حينئذٍ وحسب أحكام الصرف الشرعية.

#### ١٤. الحسابات بعملات أجنبية

يجوز للعميل فتح حسابات بعملات أجنبية بعد موافقة البنك. ويتفهم العميل أن هناك مخاطر مقترنة بأي حساب بعملة أجنبية، والتي تعني لأغراض هذه الشروط والأحكام أية عملة بخلاف الريال العماني. وبناءً عليه، يوافق العميل على أن يتحمل وحده المسؤولية عن كافة المخاطر وأية تكاليف ورسوم ونفقات أياً كان سبب نشوئها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التي تنشأ عن أية قيود قانونية أو رقابية دولية أو محلية نتيجة تقليات سعر صرف العملات أو نتيجة تحويل عملة إلى عملة أخرى) بخصوص أي حساب مفتوح بعملة أجنبية. سيتم إجراء التحويل من عملة إلى أخرى حسب سعر الصرف الحالي الذي يحدده البنك من حين لآخر، وفق أحكام الصرف الشرعية. ويجوز للبنك وفق إرادته الخاصة، ولكنه غير ملزم بذلك، السماح بالإيداع بعملة أجنبية والسحوبات بعملة أجنبية من الحساب المفتوح بهذه العملة، مع مراعاة الرسوم التي يحددها البنك من حين لآخر أو بخصوص أية معاملة معينة. ويقبل البنك المبالغ المدفوعة بالريال العماني لإضافتها إلى رصيد أي حساب مفتوح بعملة أجنبية مع مراعاة توفر مبالغ كافية في الحساب المعني ومع مراعاة تحويل المبالغ بعملة أجنبية إلى الريال العماني لإضافتها إلى رصيد أي حساب مفتوح بعملة أجنبية مع مراعاة تلك المبالغ إلى العملة الأجنبية المعنية أولاً. كما يسمح البنك بسحب المبالغ النقدية بالريال العماني من أي حساب مفتوح بعملة أجنبية مع مراعاة توفر مبالغ كافية في الحساب المعني ومع مراعاة تحويل المبالغ المحددة بعملة أجنبية إلى الريال العماني.

#### ١٥. الحسابات المشتركة

١-١٦ يفوض كل عميل ويمنح الصلاحية بموجبه أي عميل من العملاء المشتركين معه بخصوص أي حساب ليقوم بتظهير - بغرض الإيداع - أية وكافة الشيكات أو الكمبيالات أو السندات الأخرى الخاصة بدفع الأموال، والتي تستحق السداد إلى عميل مشترك واحد أو أكثر، وإيداعها لدى البنك. وفي حالة استلام البنك أية سندات دون تظهيرها، فإن البنك مفوض بموجبه بتظهير أي سند نيابة عن أي عميل مشترك وإضافة قيمة هذا السند إلى الرصيد الدائن في الحساب.

٢-١٦ إذا تلقى البنك تعليمات متعارضة من العديد من الأشخاص المفوضين بالتوقيع على أي حساب مشترك و/أو نشوء أي نزاع بين العملاء بخصوص ذلك

الحساب قبل تنفيذ تعليمات إضافية و يجوز للبنك ان يطلب تفويض جديد من جميع المفوضين بالتوقيع أو العملاء بخصوص ذلك الحساب قبل تنفيذ أية تعليمات إضافية.

٣-١٦ أية التزامات يتم تحملها بخصوص الحساب أو خلاف ذلك (بما في ذلك استخدام بطاقة الخصم أو أية خدمات مصرفية) ستكون مسؤولية مفردة ومسؤولية تضامنية لأي من وجميع العملاء المشتركين (بما في ذلك حامل البطاقة).

٤-١٦ في حالة خضوع العملاء المشتركين للحجز، سيتم تنفيذ هذا الحجز على حصة العميل المشترك فقط اعتباراً من يوم إشعار البنك بالحجز المذكور، ويتعين على البنك إيقاف السحب من الحساب المشترك بقدر الحصة المحجوز عليها، بناءً على ذلك يتعين عليه بذل الجهود اللازمة لإشعار العملاء المشتركين أو ممثليهم بالحجز المذكور في غضون ١٥ يوماً من يوم الإشعار بالحجز على العنوان الموضح في طلب الحساب الشخصي شريطة ألا يؤثر إخفاق البنك في تنفيذ ذلك في حقوقه بموجب هذا البند أو يؤدي إلى نشوء أي التزام بخصوص البنك.

٥-١٦ يجوز للبنك استمرار الاعتماد على المعلومات المتوفرة في طلب الحساب الشخصي حتى يتم إشعاره بما يفيد عكس ذلك من قبل عميل واحد أو أكثر من العملاء المشتركين.

٦-١٦ في حالة وفاة أي عميل مشترك، يجوز للبنك وفق إرادته الخاصة اتخاذ الإجراءات التالية :

(١) تجميد أو تعليق تشغيل الحساب المشترك ورفض أي من وكافة الودائع والأرصدة الدائنة والسحوبات حتى يتلقى البنك، بالصيغة المقبولة لدى البنك من كافة الجوانب، معلومات أو دليل أو تعليمات صحيحة بشأن حصة العميل المتوفى في الرصيد الدائن في الحساب المشترك («حصة العميل»); و

(٢) يتعين على الفرد (الأفراد) الآخرين إشعار البنك على الفور بتلك الوفاة أو فقدان الأهلية القانونية (في موعد أقصاه عشرة (١٠) أيام في أقصى الأحوال، بعد وقوع تلك الوفاة أو فقدان الأهلية القانونية). وفي حالة عدم إرسال هذا الإشعار الخطي، يتحمل الشخص (الأشخاص) الباقين على قيد الحياة المسؤولية عن أية مطالبات تنشأ عن استمرار الحساب، ولا يتحمل البنك المسؤولية عن السماح بتنفيذ عمليات في الحساب. وبمجرد استلام الإشعار المذكور، سيتم تجميد الحساب حتى يقوم الخليفة (الخلف) الشرعي للمتوفى أو المحكمة أو الدائرة أو الهيئة المختصة بتعيين شخص مؤهل قانوناً، وإذا اتضح أن أحد أصحاب الحساب استعمل الحساب بعد وفاة أحد أصحاب الحساب أو فقدته الأهلية القانونية يجب أن يفسر ذلك التعامل بسوء نية، ويلزم الحصول على إذن سابق من جميع أصحاب الحساب ليس تطيع أحد أصحاب الحساب السحب في حدود حصة المتوفى أو فاقد الأهلية القانونية.

(٣) افتراض أن حصة العميل في الرصيد الدائن للحساب المشترك تتناسب مع عدد العملاء المشتركين القائمين على تشغيل الحساب المشترك؛ أو

(٤) احتساب وتحديد حصة العميل في الرصيد الدائن للحساب المشترك بموجب أي تفويض أو اتفاق موقع من قبل العملاء المشتركين.

٥) يتعين على البنك توزيع حصة العميل بما يتوافق مع التعليمات الصحيحة التي تلقاها البنك من الأشخاص المفوضين بموجب القوانين المعمول بها حينئذٍ بسلطنة عمان. لا يحق للعملاء الباقين على قيد الحياة الاستفادة من حصة العميل المتوفى.

## ج . أنواع الحسابات والشروط الخاصة

### ١٧. الحسابات

١-١٧ تخضع كافة الحسابات في هذا القسم وإجراءات تشغيلها لهذه الشروط والأحكام. علاوة على ذلك، يلزم تنفيذ إدارة هذه الحسابات وإجراءات تشغيلها بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبموافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك .

٢-١٧ بموجب هذه الشروط والأحكام، يجوز للبنك من حين لآخر، وفق إرادته الخاصة، تعديل شروط وأحكام أي حساب أو إجراءات تشغيله أو مميزاتة ووظائفه التي تم إشعار العميل بها بموجب هذه الشروط والأحكام.

### ١٨. الحساب الجاري

١-١٨ يتم إيداع الرصيد الدائن في الحساب الجاري من قبل العميل على أساس القرض (قرض بدون فائدة) إلى البنك، بحيث لا تكون هناك أرباح أو أي صورة أخرى من صور العائد مستحقة الدفع. ويتعهد البنك بدفع أية مبالغ مستحقة في الحساب الجاري بالكامل، مع مراعاة التزام العميل بهذه الشروط والأحكام. ويحق للبنك استثمار كافة المبالغ المتوفرة في الحساب الجاري بالأسلوب الذي يراه البنك مناسباً، وفق إرادته الخاصة، ولن يتم تقديم أية عوائد أو أرباح مالية أو منافع من أي نوع (بما في ذلك الربح) في الحساب الجاري. ويخضع الحساب الجاري للحد الأدنى من متطلبات الرصيد التي يحددها البنك من حين لآخر ويبلغ بها العميل.

٢-١٨ سيتم توفير دفتر شيكات وبطاقة الخصم مع مراعاة هذه الشروط والأحكام، مع الحساب الجاري.

٣-١٨ يخضع الحساب الجاري وأية بطاقة خصم أو دفتر شيكات بخصوص ذلك الحساب، بما في ذلك أية معاملات تتم بموجبه، لهذه الشروط والأحكام.

٤-١٨ يحق للبنك رفض صرف قيمة الشيكات والسحوبات وأوامر الدفع المسحوبة على الحساب الجاري إذا لم يكن الرصيد كافياً، حتى وإن كان للعميل رصيد دائن في أية حسابات أخرى، ما لم يكن العميل قد قام بالاتفاق مسبقاً مع البنك خطياً على تغطية مبلغ الشيكات أو أية سحوبات أخرى من أي حسابات للعميل لدى البنك.

### ١٩. حسابات المضاربة

#### ١-١٩ الحساب المؤهل

تكون الحسابات والودائع مؤهلة (باستثناء الحساب الجاري) إذا استوفت الحد الأدنى لمتطلبات الرصيد الافتتاحي التي يحددها البنك من حين لآخر بموافقة هيئة الرقابة الشرعية، ويتم التعامل على أنها حسابات مضاربة.

#### ٢-١٩ وظيفة حسابات المضاربة

أ) بموجب حساب المضاربة، يفوض العميل، بصفته مالك الأموال («رب المال») البنك («بصفته «المضارب») لاستثمار أموال العميل في حساب مضاربة على أساس المضاربة المطلقة غير المقيدة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية.

(ب) يتعين على البنك إدارة واستثمار وعاء المضاربة مع الأموال التي تنشأ عن حقوق المساهمين في البنك («المساهمين») وأرباح المال للمضاربات الأخرى في وعاء المضاربة في أنشطة مالية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة على أساس المضاربة المطلقة غير المقيدة بموجب أحكام الشريعة.

(ج) لقاء الاستثمار الذي يقدمه البنك بموجبه، يحق للبنك الحصول على نسبة مئوية متفق عليها سابقاً من الأرباح التي تنشأ عن الاستثمار («أرباح المضاربة») عن فترة الاستثمار ذات الصلة («حصة أرباح المضارب»).

(د) يحدد البنك حصة أرباح المضارب والنسبة المئوية المطبقة على كل نوع من أنواع حسابات المضاربة ويقوم البنك بإشعار العميل بها (بما في ذلك عن طريق شاشة العرض المتواجدة في فروع البنك). ويحتفظ البنك بحقه في تغيير حصة أرباح المضارب و/أو النسبة المئوية من حين لآخر أو التنازل عنها بموافقة هيئة الرقابة الشرعية وبمقتضى اللوائح السائدة و/أو التوجيهات المعمول بها، على أن يعتبر هذا التغيير ساري المفعول عند بدء فترة الاستثمارات ذات الصلة التي تلي مباشرة التغيير المذكور.

(هـ) قد تكون حسابات المضاربة بالقيم التي يحددها البنك من حين لآخر.

### ١٩-٣ أنواع الحسابات

(أ) حساب الادخار الإسلامي

سيتم توفير بطاقة خصم، مع مراعاة هذه الشروط والأحكام، مع حساب الادخار، ولن يتم تقديم دفتر شيكات.

(ب) إشعار إشعار الحساب تحت الطلب

لن يتم توفير أي بطاقة خصم أو دفتر شيكات مع الحساب الإستثماري تحت الطلب.

(ج) وديعة استثمارية لأجل

(١) تبدأ فترة الاستثمار الخاص بالوديعة الاستثمارية لأجل اعتباراً من يوم العمل الذي يتم فيه إيداع الأموال طبقاً للفترات المحددة التي تبلغ شهر واحد أو ٣ أو ٦ أو ٩ أو ١٢ شهراً أو أي فترات أخرى قد يقدمها البنك من حين لآخر.

(٢) يقرر البنك الحد الأدنى للوديعة الافتتاحية الخاصة بالوديعة الاستثمارية لأجل من حين لآخر بموافقة هيئة الرقابة الشرعية.

(٣) سيكون تاريخ استحقاق الوديعة الاستثمارية لأجل هو التاريخ الذي تنتهي فيه مدة الاستثمار الخاص بالوديعة الاستثمارية لأجل.

(٤) ما لم يصدر العميل تعليمات على العكس من ذلك، سيتم تجديد الوديعة تلقائياً قبل انتهاء مدة الاستثمار بخمسة عشر يوماً بموجب نفس الشروط والأحكام (ولكن مع مراعاة أي تغيير في الأوزان أو الربح المتوقع أو أية شروط أخرى مطبقة على الفترة المحددة).

(٥) قد لا يتم سحب الوديعة الاستثمارية لأجل قبل انتهاء مدة الاستثمار الخاصة بها ما لم يسمح فرع البنك المعني للعميل بذلك. وستؤثر عملية السحب هذه التي تتم قبل موعد استحقاقها، إذا ومتى تم السماح بها، عكسياً على نقاط النسب المئوية المدمجة المخصصة للإيداع، وسيتم إعادة احتساب الربح على أساس نقاط النسب المئوية

الجديد المدمجة. ويلزم تعديل أي ربح تم دفعه بالفعل إلى العميل، على أساس النقاط الجديدة، مقابل المبلغ الأساسي والربح المتبقي، إن وجد. علاوة على ذلك، يحتفظ البنك بحقه في دفع الربح فقط في تاريخ توزيع الربح الخاصة بالوديعة الاستثمارية لأجل.

٦) لن يستثمر أي مبلغ تم دفعه في الوديعة الاستثمارية لأجل في حالة احتفاظ البنك به لمدة تقل عن شهر واحد.

#### ٤-١٩ السحوبات والحد الأدنى للرصيد

قد يتم السماح للعميل، مع مراعاة وجود رصيد كافٍ وأحكام كل حساب، بسحب أي مبلغ، في البنك من خلال بطاقة الخصم، بموجب تعليمات خطية أو شيكات مقابلة (حسب مقتضى الحال)، من حسابات المضاربة شريكة ألا يتجاوز عدد السحوبات عدد المرات التي يحددها البنك، ما لم يتم توضيح خلاف ذلك في هذه الشروط والأحكام.

#### ٥-١٩ احتساب الأرباح

تبدأ مشاركة المبالغ في حسابات المضاربة في الأرباح اعتباراً من يوم العمل الذي يتم فيه إيداع الأموال في حساب المضاربة، ما لم يتم توضيح خلاف ذلك في هذه الشروط والأحكام.

#### ٦-١٩ المشاركة في الأرباح

أ) يوافق العميل على أنه سيتم مراعاة متوسط الأرصدة عند توزيع الأرباح بناءً على النسب المئوية الخاصة بكل حساب محدد تماشياً مع سياسة توزيع الربح الخاصة بالبنك وفق ما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

ب) سيتم توزيع ربح المضاربة الناشئ عن وعاء المضاربة بين المساهمين والمودعين على أساس الأوزان المدمجة التي تمثل إجمالي النقاط المخصصة لكل وديعة مع مراعاة نوعها ومبلغها ومتوسط الرصيد أثناء فترة الوديعة حسب مقتضى الحال.

ج) المبالغ التي يتم استثمارها في حساب المضاربة مؤهلة للحصول على ربح بناءً على متوسط الرصيد المتوفر بنهاية اليوم لكل يوم أثناء فترة توزيع الأرباح ذات الصلة، ما لم يتم توضيح خلاف ذلك بموجب حساب المضاربة المحدد. وتبدأ مشاركة المبالغ المستثمرة في وعاء المضاربة في يوم العمل الذي يتم فيه إيداع الأموال.

د) المبالغ المستثمرة في الوديعة الاستثمارية لأجل مؤهلة للحصول على ربح بناءً على مدتها (الفترة) ومبلغها.

هـ) يحق للبنك، بصفته المضارب، استلام الحصول على ما يصل إلى [٦٠]٪ من ربح المضاربة، والعميل بصفته ريال ٥٠ الذي حصل على ٤٠٪ من ربح المضاربة. أو أي نسبة مئوية أخرى وفق ما يحدد البنك بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء أي فترة استثمار. وسوف يتم إشعار العملاء بذلك.

#### ٧-١٩ توزيع الأرباح

أ) سيتم إضافة ربح حسابات المضاربة، بمجرد اعتماده من قبل هيئة الرقابة الشرعية إلى حساب العميل لدى البنك المحدد من قبل العميل وباستثناء حساب الوديعة الاستثمارية لأجل. وسوف يخضع الربح واجب الدفع على أي حساب مضاربة لكافة القوانين واللوائح المعمول بها ويلزم ألا تتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة.

(ب) يقر العميل الذي قام بسحب وديعة استثمارية لأجل عند انتهاء مدة الاستثمار قبل اعتماد الربح القابل للتوزيع بأنه سيتحمل حصته في الأرباح/ الخسائر التي قد تنشأ بناءً على ذلك.

(ج) يتعهد العميل ويقر بأنه على علم تام بكافة العوائد والمنافع والمخاطر المقترنة بها، أو المتضمنة بها، بموجب حسابات المضاربة وأن البنك بصفته المضارب في وعاء المضاربة سيشارك في الأرباح الناشئة على أساس المعدل/ النسبة المئوية المتفق عليها سابقاً، بينما يتحمل رب المال (العميل في هذه الحالة) وحده الخسارة، إن وجدت، ما لم يكن هناك سوء تصرف عن عمد أو إهمال جسيم أو تقصير من جانب المضارب.

(د) يوافق العميل على أنه يجوز للبنك، بغية الحفاظ على مستوى معين من عائد الاستثمار للمودعين، أن يخصص مبلغاً لاحتياطي تحسين الأرباح بعد اعتمادها من قبل هيئة الرقابة الشرعية مبلغاً من ربح المضاربة قبل توزيع حصة أرباح المضارب.

(هـ) يوافق العميل أيضاً على أنه يجوز للبنك، بغية الاحتياط ضد الخسائر المستقبلية المحتملة لعملاء الاستثمار، أن يخصص مبلغاً لاحتياطي مخاطر الاستثمار، بعد اعتماده من قبل هيئة الرقابة الشرعية، مبلغاً من الأرباح مستحقة الدفع إلى العميل بعد تحديد حصة أرباح المضارب وخصم هذه الإحتياطيات من حصة عملاء الإستثمار.

(و) يكون استخدام الاحتياطيات المذكورة لصالح عملاء المضاربة فقط ويتم الإشراف عليه من قبل هيئة الرقابة الشرعية. ويحتفظ البنك بحقه في استثمار هذه الاحتياطيات في أية منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة، شريطة تنفيذ هذا الاستثمار على مسؤولية البنك الخاصة وألا يتحمل العميل أية مسؤولية عن أية خسائر يتحملها البنك نتيجة هذه الاستثمارات.

(ز) أي مبلغ يتم تخصيصه كربح من قبل البنك على حساب المضاربة يكون نهائياً وملزماً للعميل.

## د . الخدمات المصرفية

### ٢٠. الشروط العامة

٢٠-١ يتم توفير الخدمات المصرفية وفق خيار البنك الخاص، ويجوز للبنك اختيار تعديل أو تغيير أو تعليق أو سحب أو إلغاء أو إنهاء أو وقف الخدمات المصرفية في أي وقت. وفي حالة إجراء هذا التعديل أو التغيير أو التعليق أو السحب أو الإلغاء أو الإنهاء أو الوقف للخدمات المصرفية، يتعين على البنك إشعار العميل سواء عبر البريد أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو ترك الإشعارات في مكاتب البنك أو فروعه، ويوافق العميل على الالتزام بها.

٢٠-٢ في حالة إجراء هذا التعليق، يجوز للعميل أن يطلب استئناف تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الاتصال بالبنك باستخدام أي من الوسائل المنصوص عليها بموجب هذه الشروط والأحكام، ويحتفظ البنك بحقه وفق إرادته الخاصة في منح أو رفض إعادة أي من الخدمات المصرفية إلى العميل لاستخدامها.

٢٠-٣ يوافق العميل ويقر ويتعهد بما يلي:

(أ) أن يدفع الرسوم البنكية الخاصة بالخدمات المصرفية حسبما يتم نشره وتعديله من حين لآخر. بعد إشعار العملاء بوقت كاف. وقد فوض العميل

البنك بخصم كافة الرسوم المذكورة من أي حسابات للعميل لدى البنك، وإذا تم سحب الخدمات أو تخفيضها كلياً أو جزئياً، فلا يحق للعميل استرداد أي من الرسوم المدفوعة بخصوص أي مسألة متعلقة بالخدمات.

(ب) إنهاء الخدمات المصرفية من خلال إرسال إشعار خطي إلى البنك، وتحمل المسؤولية عن كافة المعاملات حتى انتهاء الخدمات من قبل البنك.

(ج) تحرير وتوقيع أية وثائق إضافية قد يطلبها البنك قبل توفير أي خدمة حالية/معدلة/ إضافية. وإذا فضل العميل في الالتزام بهذه المتطلبات، فلا يحق للعميل الحصول على أي خدمات مصرفية حالية أو محسنة أو معدلة، وبحق للبنك سحب الخدمات المصرفية التي قدمها في السابق؛

(د) القبول والموافقة على التغييرات التي يتم إجراؤها لهذه الشروط والأحكام وإلا توجب إشعار البنك خطياً، وحينها لا يحق للعميل استخدام الخدمات المصرفية.

(هـ) قبول كافة القيود المدينة التي يتم قيدها على الحساب والالتزامات الأخرى الناشئة عن استخدام الخدمات المصرفية من قبل العميل و/أو المستخدم المفوض واعتبار أن دفاتر الشيكات والبنود والسجلات تشكل دليلاً نهائياً وحاسماً على صحة أية تعليمات أو معاملة.

(و) تقديم الوثائق الإضافية التي يطلبها البنك للاستفادة من الخدمات المصرفية الإضافية.

(ز) أنه يتم السماح باستخدام الخدمات المصرفية فقط بعدما يسمح البنك بالوصول للعميل و/أو المستخدم المُعتمَد؛

(ح) أنه يجوز للبنك القبول والتصرف بناءً على كافة التعليمات الخاصة بالمعاملات التي يتم توفيرها من خلال الخدمات المصرفية إلى العميل أو أي مستخدم مُعتمَد؛

(ط) أن البنك غير ملزم بإجراء أية تحقيقات بشأن هوية المستخدم المستفيد من حق الوصول إلى الخدمات المصرفية بخلاف رمز الحماية المتوفرة في إجراء الأمان و/أو أية وسائل/ أجهزة أمان إضافية أخرى يتم تنفيذها من قبل البنك وفق إرادته الخاصة؛

(ي) أن العميل يتحمل المسؤولية عن استخدام رموز الحماية وأية وسائل/ أجهزة تحقق أخرى مستخدمة للوصول إلى الخدمات المصرفية من قبل الموظفين المُعتمدين أو الموظفين غير المُعتمدين أو أية طرق أخرى؛

(ك) أن البنك بإمكانه الاعتماد على نحو معقول على صحة المعاملات التي يتم إجراؤها من قبل العميل أو المستخدم المفوض أو أي شخص آخر نيابة عن العميل بالوصول إلى الخدمات المصرفية باستخدام رموز الحماية وإجراءات الأمان. إذا كان لدى البنك مبرر للاشتباه في صحة أي تعليمات بخصوص أي معاملة، يجوز للبنك، وفق إرادته الخاصة، اختيار عدم اتباع التعليمات و/أو المعاملة التي بدأت باستخدام أي من الخدمات المصرفية؛ و

(ل) أن إتاحة الخدمات المصرفية والقدرة على القيام بأية معاملات عبر الخدمات المصرفية يخضع للسقف المعمول به.



## ٢٠. معاملات بطاقة الخصم

### ١-٢١ الشروط المتعلقة بطاقة الخصم

(أ) تعتبر بطاقة الخصم وتظل ملكاً للبنك في كافة الأوقات ويلزم إعادتها إلى البنك على الفور متى طلب البنك ذلك.

(ب) يتم إصدار بطاقة الخصم للاستخدام من خلال ماكينة الصرف الآلي أو جهاز البيع المصرفي (باستثناء الأجهزة المستخدمة للسلع والخدمات التي تتعارض مع أحكام الشريعة) أو أي جهاز أو آلة تعمل بواسطة بطاقة خصم، سواء كانت ملكاً للبنك أو لأية مؤسسات مالية مشاركة أخرى تعرض/ تقبل الشعارات الظاهرة على بطاقة الخصم وبخصوص أية خدمات أخرى مُعتمَدة من البنك باستخدام بطاقة الخصم.

(ج) تصدر بطاقة الخصم على أساس خصم قيمة كافة معاملات بطاقة الخصم المنفذة باستخدام بطاقة الخصم من حساب العميل لدى البنك. ولا يجوز استخدام بطاقة الخصم للحصول على ائتمان أياً كان وصفه على أساس تلك البطاقة.

(د) عند استلام بطاقة الخصم ورمز الحماية، يتعين على حامل البطاقة التوقيع على الجهة الخلفية للبطاقة على الفور لتفعيلها. ويلزم تفعيل بطاقة الخصم من قبل حامل البطاقة باستخدام الخدمة المصرفية عبر الهاتف لدى البنك (سواء باستخدام الخدمة الآلية أو الاتصال الهاتفي بوكيل الخدمات المصرفية) أو عبر القنوات الإلكترونية التي يقيها البنك قبل التمكن من استخدامها. وإذا لم يكن حامل البطاقة يرغب في الالتزام بهذه الشروط والأحكام التي تخضع لها بطاقة الخصم، يتعين على حامل البطاقة قطع بطاقة الخصم إلى نصفين وإعادتها برفقة رمز الحماية إلى البنك.

(هـ) لا يجوز التنازل عن بطاقة الخصم، ويلزم استخدامها بشكل حصري من قبل حامل البطاقة، وبصرف النظر عن أي ظروف، لا يجوز لحامل البطاقة السماح باستخدام بطاقة الخصم و/أو رمز الحماية من قبل أي فرد آخر، ولن يتم السماح برهن بطاقة الخصم على سبيل الضمان لأي غرض.

(و) يتعين على حامل البطاقة في كافة الأوقات ضمان الاحتفاظ بالبطاقة ورمز الحماية بطريقة آمنة. ولا ينبغي لحامل البطاقة، أياً كانت الأسباب، كشف أي رمز حماية لأي شخص آخر، ويتعين عليه بذل العناية المعقولة لضمان سلامة بطاقة الخصم لمنع إساءة استخدامها. ويتعهد حامل البطاقة بالتصرف بحسن نية في كافة الأوقات فيما يتعلق بأية تعاملات تخص بطاقة الخصم مع البنك.

(ز) يجوز استخدام البطاقة لتنفيذ معاملات بطاقة الخصم أثناء فترة سريان المفعول البارزة، المطبوعة على الجهة الأمامية منها. وبصرف النظر عن الحقيقة التي مفادها عدم تجاوز حد الاستخدام المصرح به لحامل البطاقة، يحق للبنك في أي وقت ودون سابق إنذار أو تقديم أي مبرر ودون تحمل أي التزام تجاه حامل البطاقة، سحب أو قيد حق حامل البطاقة في استخدامها أو رفض منح تفويض بأية معاملة بطاقة الخصم.

(ح) يتعين على حامل البطاقة إشعار البنك على الفور باستخدام رقم الخدمات المصرفية عبر الهاتف، في حالة فقدان بطاقة الخصم أو تلفها أو سرقتها. وإذا فقد حامل البطاقة أو أتلّف بطاقة الخصم أو طلب تجديدها أو استبدالها أو إصدار بطاقة إضافية، يجوز للبنك وفق تقديره الخاص إصدار

بطاقة الخصم هذه. سيتم إصدار رمز حماية جديد إلى حامل البطاقة كلما أصدر البنك بطاقة الخصم جديدة أو بديلة، ويتم تفويض البنك لخصم كافة النفقات التي تحملها لمعالجة معاملات بطاقة الخصم هذه من حساب العميل إلى جانب الرسوم والتكاليف المتعلقة بإصدار/ إعادة إصدار أو استبدال بطاقة الخصم وأي رسوم أخرى لاستخدام بطاقة الخصم.

(ط) يجوز استخدام بطاقة الخصم محلياً ودولياً في المتاجر وماكينات الصراف الآلي وأجهزة البيع المصرفي، التي تقبل أو تعرض الشعارات الظاهرة على بطاقة الخصم، لتنفيذ عمليات الشراء والسحب والاستعلام عن الرصيد والخدمات الأخرى المقدمة من قبل البنك إلى حامل البطاقة من حين لآخر. ويقيد البنك في الرصيد المدين في حساب العميل أية عمليات سحب وشراء تتم باستخدام بطاقة الخصم. وقد يتم قيد أية معاملة أخرى بخلاف المعاملات التي تتم بالريال العماني في الرصيد المدين بحساب العميل بسعر الصرف (السائد في تاريخ السداد والذي يحدده البنك) بمبلغ مساوٍ أو قيمة مساوية، على أن يتم فرض عمولة/ رسوم على مبلغ المعاملة.

(ي) في حالة استخدام بطاقة الخصم في أي ماكينة صراف آلي تابعة للبنك أو لأي بنك آخر أو مؤسسة أبرمت اتفاقاً مع البنك بغرض استخدام ماكينة الصراف الآلي، وفي حالة استخدام بطاقة الخصم في أي ماكينة صراف آلي تخص أي بنك آخر أو مؤسسة أخرى، يخضع المبلغ الخاص بأي عملية سحب لرسوم تحويل إضافية.

(ك) لا يجوز استخدام بطاقة الخصم لعمليات الشراء التي تتم عبر الإنترنت أو الهاتف أو البريد أو بأية وسائل أخرى إذا لم تكن بطاقة الخصم موجودة بالفعل وقت المعاملة، وبالرغم من هذا، يحق للبنك السماح بهذه الخدمات/ التسهيلات في المستقبل حسب تقديره وشروطه الخاصة.

(ل) ستخضع كل معاملة يتم محاولة تنفيذها أو يتم تنفيذها بالفعل باستخدام بطاقة الخصم لموافقة البنك. ويحتفظ البنك بحقه في الموافقة على أو رفض أي معاملة تتم باستخدام بطاقة الخصم مع الأخذ في عين الاعتبار كافة الدفعات السابقة التي تم التصريح بها أو سدادها أو الاتفاق على سدادها من الحساب، سواء كانت تم خصمها بالفعل من حساب العميل أم لا، و تستند الموافقة على المعاملة إلى الأموال المتوفرة في الحساب وسيتم رفضها في حالة عدم وجود أموال كافية في الحساب وسوف يخضع استخدام بطاقة الخصم لهذه المعاملات بما فيها السلع والخدمات التي تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فقط.

(م) يجوز للبنك أيضاً رفض اعتماد معاملة بطاقة الخصم إذا كان يعتقد، لأي سبب كان، أن بطاقة الخصم أو حساب العميل يتم إساءة استخدامه أو إذا اشتبه البنك في استخدام بطاقة الخصم بطريقة احتيالية، وكجزء من إجراءات منع الاحتيال، يجوز للبنك الاتصال بحامل البطاقة عبر الهاتف/ خدمة الرسائل القصيرة أو إحالة طلب الموافقة إلى التاجر، مطالباً بتوفير تفاصيل إضافية حول حامل البطاقة أو مطالباً بدليل إضافي حول هوية حامل البطاقة. ولن يطلب البنك من حامل البطاقة الكشف عن رمز الحماية الخاص به إلى التاجر أو إلى أي طرف آخر، بما في ذلك موظفيه، وينبغي لحامل البطاقة الذي يطلب منه ذلك رفض أي طلب كهذا على الفور وإشعار البنك بذلك.

(ن) يقر حامل البطاقة بأن المبلغ المبين على شاشة ماكينة الصراف الآلي أو المطبوع على الإيصال أو إشعار الاستلام لا يجوز اعتباره لأي سبب أياً كان بياناً نهائياً لدى البنك. ويقر حامل البطاقة بأن الرصيد المتاح هو في حساب العميل قد يكون مختلفاً عن مبلغ الرصيد المطبوع على هذا البيان، نظراً لأن معاملات بطاقة الخصم تظل معلقة في حساب العميل.

(س) يجوز للبنك وفق تقديره الخاص توفير/ إطلاق برنامج النقد المسترد أو أي برامج ترويجية أخرى لصالح حامل البطاقة عند استخدام بطاقة الخصم بموافقة هيئة الرقابة الشرعية. ويحتفظ البنك بحقه في إلغاء أو تعليق أو تغيير أو استبدال أي برنامج في أي وقت، دون إرسال أي إشعار إلى حامل البطاقة. سيتم دفع أي مطالبة تتم بموجب هذا البرنامج وفق تقدير البنك الخاص فقط إلى الرصيد الدائن في حساب العميل.

## ٢-٢١ دفع الفواتير ودفع فواتير بطاقات الائتمان وتسهيلات التحويل من حساب لحساب من خلال ماكينة الصراف الآلي التابعة للبنك

(أ) دفع الفواتير

(١) يحق للعملاء الذين يحتفظون بحساب تشغيل بالريال العماني (أو أي عملة أخرى يحددها البنك من حين لآخر) لدى البنك استخدام ماكينة الصراف الآلي لدفع الفواتير.

(٢) يلتزم البنك بسداد المبالغ إلى الهيئات المحددة بعد ثلاثة (٣) أيام عمل من استلام التعليمات. لذلك ينصح العملاء لمنفعتهم الخاصة بسداد الفواتير بشكل دوري قبل ثلاثة (٣) أيام عمل على الأقل من تاريخ أضر دفعة محدد بواسطة الهيئات المعنية.

(٣) يتحمل العميل المسؤولية عن إجراء أية تغييرات في أرقام المستهلك الخاصة به/ بها لدفع الفواتير مباشرة من ماكينة الصراف الآلي التابعة للبنك باستخدام تسهيل دفع الفواتير.

(٤) عند استخدام تسهيل مع دفع الفواتير، يفوض العميل البنك لاتباع تعليمات السداد المنصوص عليها بموجب هذه الشروط والأحكام. وعندما يبدأ العميل سداد فاتورة ما، فإنه يفوض البنك لقيود أية مبالغ على حساب العميل في يوم العمل المحدد في المعاملة والسماح بتحويل الأموال إلى الهيئة المعنية نيابة عن العميل، شريطة السماح بهذه الدفعات وقبولها من قبل الهيئات المحددة.

(ب) تسهيل دفع فواتير بطاقات الائتمان:

(١) يحق للعملاء الذين يحتفظون بحساب تشغيل بالريال العماني (أو أي عملة أخرى يوافق عليها البنك من حين لآخر) لدى البنك استخدام ماكينة الصراف الآلي التابعة للبنك لإضافة المبالغ إلى حساب بطاقتهم الائتمانية.

(٢) سيتم خصم أي مبلغ من حساب العميل على الفور، ولكن سيتم إضافته إلى القيمة المستحقة ببطاقة الائتمان في يوم العمل التالي.

(٣) عند استخدام تسهيل دفع فواتير بطاقات الائتمان، يفوض العميل البنك لاتباع تعليمات السداد المنصوص عليها بموجب هذه الشروط والأحكام. وعندما يبدأ العميل تحويل أموال، فإنه يفوض البنك لقيود أية مبالغ على حساب العميل في يوم العمل المحدد لتحويل الأموال إلى الحساب ذي الصلة.

(ج) تسهيل التحويل من حساب إلى آخر

(١) يحق للعملاء الذين يحتفظون بحساب تشغيل بالريال العماني (أو أي عملة أخرى يوافق عليها البنك من حين لآخر) لدى البنك استخدام ماكينة الصراف الآلي التابعة للبنك بخصوص تسهيل التحويل من حساب إلى حساب آخر.

(٢) يسمح تسهيل التحويل من حساب إلى حساب آخر الذي يقدمه البنك للعميل بتحويل الأموال من حساب إلى آخر يحتفظ به العميل لدى البنك. ومن الممكن إتمام عمليات تحويل الأموال بين الحسابات المملوكة فقط للعميل.

(٣) باستخدام تسهيل التحويل من حساب إلى حساب، يؤكد العميل، إذا كانت أي من حسابات حساباً مشتركاً، أن العميل المشترك قد وافق على أن يستخدم أي عميل مشترك الحساب للاستفادة من هذا التسهيل. ويجوز للبنك إنهاء/ منع استخدام التسهيل من قبل العميل، في حالة قيام أي عميل مشترك بإشعار البنك (أ) بأنهم لم يوافقوا على استخدام تسهيل تحويل الأموال، (ب) بأنه لم يعد بالإمكان تشغيل الحساب المشترك بناءً على تعليمات العميل وحده، أو (ج) بأنهم يسحبون موافقتهم الممنوحة إلى العميل بخصوص تشغيل الحساب المشترك.

(٤) تقييد أي دفعة على حساب العميل في نفس يوم العمل وتضاف إلى حساب المستفيد مباشرة في نفس يوم العمل.

(د) استخدام ماكينات الصراف الآلي

يمكن إيداع أي مبلغ نقدي/ شيك في ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنك في سلطنة عمان. ويمكن سداد كافة الإيداعات النقدية في ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنك مباشرة أو بوضع المبلغ النقدي في مطروف مختوم يوزع من خلال ماكينات الصراف الآلي مع تعليمات واضحة موقعة من قبل العميل. ويعتبر أي شيك مودع بهذه الطريقة مقبولاً للتحويل وتكون عوائده متوفرة فقط بعد استلامها من البنك القائم بالدفع وبالتالي إضافتها إلى الرصيد الدائن للحساب. وتخضع أية وديعة نقدية/ أو عن طريق شيك في ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنك والقسيمة التي تطبعها ماكينة الصراف الآلي استجابة لهذا الإيداع، والتي تبين الرقم الذي أدخله العميل، للتحقق من صحتها من قبل البنك. وتعتبر سجلات البنك المتعلقة بأية مبالغ نقدية/ شيكات يتم إيداعها من خلال ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنك داخل سلطنة عمان نهائية وملزمة للعميل.

٢٢. الخدمات المصرفية عبر الهاتف

١-٢٢ الشروط المتعلقة بالخدمة المصرفية عبر الهاتف

(أ) عندما يطلب العميل ذلك، يجوز للبنك وفق تقديره الخاص تزويد العميل بالخدمة المصرفية عبر الهاتف ورمز الحماية ذي الصلة.

(ب) سيقوم البنك بإصدار رمز الحماية بخصوص الخدمات المصرفية عبر الهاتف إلى العميل. ولا يجوز للعميل تحت أي ظرف أياً كان، الكشف عن رمز الحماية إلى أي شخص آخر أو موظف البنك. والتعليمات الشفهية للعميل/ التعليمات الصادرة بتقنية اللمس المحددة فيما يتعلق برقم الحساب ورمز الحماية تعتبر صحيحة. وبناءً عليه، يحق للبنك الاعتماد على أي من هذه التعليمات وسيتم مراعاة التصرف بنية حسنة رداً على هذه التعليمات.

(ج) يؤكد العميل تفهمه أن بإمكانه الحصول فقط على رصيد حسابه (حساباتهم)، والحصول على تفاصيل المعاملات الخمس السابقة لحسابه (حساباتهم)، وتقديم طلب لإرسال كشف حساب عبر البريد/ الفاكس وتقديم طلب للحصول على دفتر شيكات. ولا يمكن الاستفادة من خدمة دفع الفواتير وبطاقات الخصم/ الائتمان أو معاملات تحويل الأموال باستخدام رمز الحماية الخاص بالخدمات المصرفية عبر الهاتف.

(د) يقر العميل بأنه لا يمكن اعتبار رصيد الحساب المقدم إلى العميل من خلال استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف، لأي غرض مهما يكن، كشفاً نهائياً لحسابه لدى البنك.

(هـ) في حالة قيام أكثر من شخص بفتح حساب لدى البنك، يحق لأي شخص إصدار أية تعليمات شفوية أو من خلال التعليمات الصادرة بتقنية باللمس، كما يحق للبنك الاعتماد على هذه التعليمات. والخدمات المصرفية عبر الهاتف غير متوفرة إلى أو بخصوص أي حساب يتطلب توقيعات مشتركة لأكثر من شخصين لإصدار أية تعليمات أو إجراءات.

(و) يبذل البنك أفضل الجهود المعقولة للتعامل مع الطلبات التي يتلقاها البنك قبل موعد قيد الودائع الذي يتم الإشعار به بواسطة فروع أو مركز الاستلام من حين لآخر. سيتم التعامل مع طلب حساب الشركات الذي يتم استلامه بعد موعد قيد الودائع المذكور في يوم العمل التالي. لهذا الغرض، فإن كافة العطلات وأيام الجمعة ليست أيام عمل.

### ٢٣. الخدمات المصرفية عبر الهاتف

#### ٢٣-١ شروط عامة:

(أ) سيتم توفير الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك وفق تقدير البنك وحده ويجوز قطعها من قبل البنك في أي وقت، بموجب إشعار مسبق إلى العميل.

(ب) يتعين على العميل والمستخدم المفوض إتمام التسجيل بنجاح للاستفادة من الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

(ج) سيتم توفير الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك فقط للهاتف المتحرك وشبكات البيانات التي تستوفي المواصفات المطلوبة والهيئات التي قد يحددها البنك من حين لآخر، ويوافق العميل وكل مستخدم مُعتمَد ينوب عن العميل على اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان الحفاظ على الهاتف المتحرك وشبكة البيانات التي تتوافق مع هذه المتطلبات، على نفقة العميل أو المستخدم المُعتمَد.

(د) سيتم تزويد العميل بدليل تشغيل الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك. ويتعين على العميل والمستخدم المفوض اتباع كافة التعليمات ذات الصلة كلما رغب المستخدم المُعتمَد في الوصول إلى وتشغيل الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك. ويجوز للبنك إشعار العميل من حين لآخر بخصوص أية تغييرات في الطريقة التي ينبغي على العميل أو المستخدم المُعتمَد الوصول بها إلى أو تشغيل الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

(هـ) يجوز للبنك إرسال رسائل التنبيه عبر خدمة الرسائل القصيرة إلى جهاز الهاتف المتحرك للمستخدم المُعتمَد. ويقر العميل أنه يجوز للبنك في المستقبل إرسال رسائل التنبيه عبر وسائل اتصال إضافية. ويحق للبنك من حين لآخر تغيير خصائص أي رسالة تنبيه، ويتحمل العميل مسؤولية فحص كافة رسائل

التبنيه، التي سيتم إشعاره بها من قبل البنك على الموقع الإلكتروني و/أو جهاز الهاتف المتحرك للعميل المُعتمَد. كما يجوز للبنك من حين لآخر إضافة و/أو حذف و/أو تعديل رسائل التبنيه بناءً على طلبات العميل أو المستخدم المُعتمَد.

و) يوافق العميل وكل مستخدم مفوض بشكل نهائي لا رجعة فيه على قيام البنك بإرسال رسائل تسويقية و/أو ترويجية أو رسائل ترحيب من خلال الاتصال أو إرسال رسائل قصيرة على رقم الهاتف المتحرك فيما بين الساعة ٧:٠٠ صباحاً إلى الساعة ٩:٠٠ مساءً. إذا اختار أي مستخدم مُعتمَد إيقاف استلام الرسائل التسويقية/ الترويجية عبر خدمة الرسائل القصيرة، يتعين عليه إشعار البنك خطياً بطلب حذف رقم هاتفه المتحرك من قاعدة البيانات الخاصة بهذه الرسائل، ويوافق العميل والمستخدم المُعتمَد بشكل نهائي لا رجعة فيه على أن هذه المكالمات أو الرسائل التي ينفذها البنك و/أو وكلائه لا يجوز تفسيرها على أنها انتهاك لخصوصية العميل أو أي مستخدم مُعتمَد، ولا يحق له تقديم شكوى أو إقامة دعاوى بخصوصها.

ز) يتم تقديم الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك ٧ أيام في الأسبوع، طوال ٢٤ ساعة في اليوم ولكن ليس هناك ضمان بأن يتم توفير الخدمة المصرفية عبر الهاتف في كافة الأوقات. وسيتم التعامل مع التعليمات التي يتلقاها البنك بعد ساعات العمل المعتادة فقط في يوم العمل التالي. ويوافق العميل وكل مستخدم مُعتمَد على أنه من حق البنك في أي وقت، بناءً على إرادة البنك الخاصة ودون سابق إنذار، تعليق تشغيل الخدمة المصرفية عبر الهاتف مؤقتاً لأغراض تتعلق بالتحديث والصيانة والترقية، أو لأي غرض آخر مهما يكن يراه البنك مناسباً، وفي هذه الحالة لا يتحمل البنك المسؤولية عن أي تكلفة أو خسارة أو التزام أو ضرر قد يتحملة العميل أو أي مستخدم مُعتمَد نتيجة لذلك.

ح) لأغراض تتعلق باستخدام وسجلات العميل وأي مستخدم مُعتمَد فقط، يجوز للعميل وأي مستخدم مُعتمَد تنزيل وتخزين البيانات من الجهاز المتحرك وطباعة نسخ مطبوعة من هذه السجلات.

ط) متى تم توفير الخدمة الهاتفية عبر الهاتف المتحرك لحساب باسمين أو أكثر لدى البنك، يتم الإقرار بأنه يجوز الوصول إلى الخدمة الهاتفية عبر الهاتف المتحرك من قبل مستخدم مفوض واحد أو العميل الذي يتصرف بمفرده.

ي) وافق العميل على أن أية تعليمات دفع مقدمة إلى البنك لا يمكن التعامل معها كدليل على أن البنك قد دفع أو وافق على دفع أي مبلغ مطلوب.

ك) يقبل العميل وأي مستخدم مفوض بأن وقت قيد الودائع في أي يوم عمل هو أوقات العمل المعتادة في البنوك في سلطنة عمان من الأحد إلى الخميس، كافة الطلبات التي تم استلامها بعد وقت قيد الودائع أو في يوم ما، ليس يوم عمل، سيتم اعتبار أنه قد تم استلامها في يوم العمل التالي.

ل) يقبل العميل وأي مستخدم مُعتمَد أن أي معاملة سيتم إكمالها عند إتمام العملية بالكامل بنجاح، شريطة استيفاء كافة الشروط ودون أي مرجع إضافي أو مصادقة أو إشعار خطي أو تحقق.

## ٢٣-٢ الوصول إلى الحسابات ومدى التوافر

أ) سيتم توفير الخدمة المصرفية الهاتفية فقط للحساب المحدد للعميل على نحو خاص.

- (ب) يجوز للعميل وأي مستخدم مُعتمَد طلب استلام معلومات حول معظم أنواع الحسابات التي يكون العميل فيها مالك الحساب. ويجوز للبنك تقييد:
- (١) الحد الأقصى لعدد الحسابات التي يمكن الوصول إليها باستخدام الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك.
- (٢) الحسابات التي يمكن للعميل تحديدها للاستخدام من خلال الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك؛ و
- (٣) استخدام العميل أو المستخدم المُعتمَد للخدمة المصرفية عبر الهاتف في حساب خاص.
- (ج) يقر العميل بأنه يتعين على البنك التحقق من هوية العميل أو أي مستخدم مُعتمَد فقط من خلال رمز الحماية وأدوات الحماية ورقم الهاتف الذي حدده العميل.
- (د) للوصول إلى الخدمة المصرفية عبر الهاتف، يتعين على البنك إصدار رمز حماية إلى العميل ليستخدمه أي مستخدم مُعتمَد. ويجوز للبنك أيضاً إصدار متطلبات منفصلة أو قيود أو تعليمات أو إجراءات تفعيل أو وصول أو أي شروط إضافية بخصوص الوصول إلى واستخدام الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك والبرامج ورموز الحماية وإرسال التعليمات («الإجراءات»). ويوافق العميل وكل مستخدم مُعتمَد ويتعهد بالالتزام بها والالتزام بكافة الإجراءات التي قد يصدرها البنك من حين لآخر.

### ٢٣-٣ التفويض

- (أ) يفوض العميل البنك بشكل نهائي لرجعة فيه وغير مشروط بما يلي:
- (١) الوصول إلى حساب العميل المسجل للاستفادة من الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك لتنفيذ المعاملات المصرفية أو المعاملات الأخرى؛
- (٢) الكشف لأي وكيل أو أي طرف ثالث عن كافة معلومات العميل والمستخدم المُعتمَد التي بحوزته، حسب المطلوب من قبلهم لتقديم الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك إلى العميل أو أي مستخدم مُعتمَد؛
- (٣) تسجيل بيانات المعاملة في سجلات البنك؛
- (٤) إرسال أي اعتراض بخصوص أي تعليمات أو معاملة مقترحة، إذا كان الطلب المرسل إلى العميل أو أي مستخدم مُعتمَد لا يتوافق مع النموذج البنكي أو مع المتطلبات الأخرى؛ و
- (٥) تقديم أي تسهيلات جديدة من خلال الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك في أي وقت في المستقبل وتنفيذ المعاملات باستخدام هذه التسهيلات الجديدة عند استلام طلب من العميل بخصوص ذلك.
- (ب) يوافق العميل وأي مستخدم مُعتمَد بأنه عند قيام البنك و/أو وكلائه بتنفيذ أمر دفع أو حوالة من أو إلى أي حسابات للعميل، فإن البنك أو وكلاؤه يتصرفون كوكيل للعميل، وليس كوكيل أو نيابة عن أي طرف ثالث، ويوافق العميل والمستخدم المُعتمَد على أنه من حق البنك والشركات التابعة له ووكلائه وشركائه الاعتماد على التفويض السابق والوكالة والصلاحيات الممنوحة من قبل العميل. ولا يتحمل البنك أي التزام لقبول أي تعديل أو إلغاء لأية تعليمات من قبل العميل أو أي مستخدم مُعتمَد.

## ٢٣-٤ المعدّات والبرامج

(أ) يتحمل العميل وحده مسؤولية ضمان أن جهاز الهاتف المتحرك والمعدّات الأخرى التي يستخدمها العميل أو أي مستخدم مُعتمَد للوصول إلى واستخدام الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك مناسبة لهذا الاستخدام وتعمل على نحو مناسب (بما في ذلك توفير مساحة تخزينية مناسبة في أي وقت لتنزيل البيانات إلى القرص أو الأوراق اللازمة للطباعة).

(ب) عند إكمال التسجيل المحدد وإجراءات التفعيل، فإن العميل و/أو أي مستخدم مُعتمَد سيتم السماح له بتنزيل البرامج اللازمة لتثبيتها في الجهاز المتحرك للعميل أو المستخدم المُعتمَد ومنحه حقاً محدوداً وغير حصري وغير قابل للتنازل لاستخدام البرامج، شريطة أن يوافق العميل والمستخدم المُعتمَد على ما يلي:

(١) عدم استخدام البرامج لأي غرض آخر بخلاف الوصول إلى الحساب الخاص للعميل من خلال الخدمة المصرفية عبر الهاتف على جهاز الهاتف المتحرك الشخصي للعميل أو أي مستخدم مُعتمَد.

(٢) عدم السماح أو تمكين أي شخص من الوصول إلى البرامج أو ترك الهاتف المتحرك بلا حماية من أي نوع للسماح للآخرين بالوصول إلى البرامج؛

(٣) عدم إعادة إنتاج أو تعديل أو تغيير تصميم أو تعديل أو فك أية برامج أو السماح لأي شخص آخر بقيامه بذلك؛ و

(٤) عدم السماح لأي شخص بالوصول إلى رمز الحماية الخاص بالعميل أو رمز الحماية أو السماح بأي طريقة بتنزيل نسخة من البرامج.

(ج) العميل وأي مستخدم مفوض:

(١) يتحملان المسؤولية منفردين ومجتمعين عن حماية الهاتف المتحرك ورمز الحماية المسجلين للاستخدام بموجب الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

(٢) يقبلان أنه لأغراض الخدمة المصرفية عبر الهاتف، سيتم افتراض أن أية تعليمات أو معاملة ناشئة عن الهاتف المتحرك أو رقم الهاتف المتحرك تم الحصول عليها من المستخدم المُعتمَد.

(٣) يتعين عليهما مطالبة البنك، من خلال أي قنوات مصرفية، تعليق الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك و/أو تغيير رقم الهاتف المتحرك في حالة فقد الهاتف المتحرك أو في حال تم تخصيص الهاتف المتحرك أو رقم الهاتف المتحرك إلى شخص آخر، ويتعين على العميل و/أو أي مستخدم مُعتمَد إشعار البنك على الفور بأي تغيير في رقم الهاتف المتحرك أو أي معاملة غير مصرح بها في حسابه أصبح على علم بها.

## ٢٣-٥ الشروط المتعلقة بخدمة الرسائل القصيرة (الإشعارات المصرفية

### عبر الهاتف المتحرك):

(أ) عندما يطلب العميل ذلك، يجوز للبنك وفق إرادته الخاصة، تقديم خدمات الرسائل القصيرة («الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك») إلى العميل (التي تعرف في الوقت الحالي بإشعارات الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك)، ولا تتوفر إشعارات الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك فيما يتعلق بالحسابات المشتركة، والتي تتطلب تقديم تعليمات بشكل مشترك بواسطة اثنين أو أكثر من المستخدمين المخولين بالتوقيع.



(ب) ما لم يمنع العميل البنك صراحة من إرسال معلومات ترويجية إلى هاتفه المتحرك، يجوز للبنك من حين لآخر، على نفقته الخاصة إرسال معلومات ترويجية إلى الهاتف المتحرك الخاص بالعميل.

(ج) لا يتحمل البنك المسؤولية عن أي عطل في مزود شبكة GSM أو أي خطأ في الإرسال أو أي عطل في توصيل إشعارات الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك إلى العميل.

(د) يتحمل العميل رسوم استقبال وإرسال الرسائل القصيرة بالكامل حتى إذا كان الهاتف المتحرك يتمتع بخصوصية التجوال إلى جانب رسوم التشغيل الخارجي فيما يتعلق بخدمة الرسائل القصيرة، وبوافق العميل على استلام أي عدد من الرسائل في أي وقت.

(هـ) يتعين على العميل إشعار البنك على الفور بفقدان أو سرقة الهاتف المتحرك، ويتعين على البنك اعتباراً من وقت الإشعار إيقاف تقديم إشعارات الخدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك إلى هذا الهاتف المتحرك.

## ٢٤. الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

### ١-٢٤ الشروط المتعلقة باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

(أ) يقبل العميل بشكل نهائي لا رجعة فيه وغير مشروط أنه يتحمل مسؤولية أية معاملة و/أو تعليمات يتم تقديمها أو منحها من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وستكون سجلات البنك بخصوص أي معاملة أو تعليمات يتم التعامل معها بخصوص الخدمات المصرفية عبر الإنترنت دليلاً نهائياً وملزماً على هذه المعاملة أو التعليمات لجميع الأغراض.

(ب) يوافق العميل على أن كافة إجراءات الحماية المستخدمة والمنفذة من قبل البنك معقولة ودقيقة، ويتعين على العميل حماية وضمان الحفاظ على سرية إجراءات الحماية في كافة الأوقات كما يتعين عليه حمايتها من الإفصاح و/أو استخدامها من قبل أي شخص (أشخاص) آخر، ولا يجوز الإفصاح عن وسائل/ أجهزة التحقق إلى أية أطراف أخرى أو أشخاص غير مخولين بذلك. ويتم إشعار العميل (ويتعين عليه الموافقة على) بما يلي:

(١) تذكر رموز الحماية والتخلص من أي إشعار بأسرع وقت ممكن بعد أن يتسلمه العميل؛

(٢) عدم تدوين أو تسجيل رموز الحماية؛

(٣) أن أي جهاز متعلق بالحماية يلزم الاحتفاظ به في مكان آمن، مع ضمان عدم الاحتفاظ برمز الحماية بأي صيغة (بما في ذلك عن طريق متصفح الإنترنت أو أية برامج أخرى) بأي طريقة تسمح لأي شخص يستخدم نفس الجهاز باختراق إجراءات الحماية واستخدام البيانات المخزن فيه؛

(٤) مراعاة قيود استخدام رموز الحماية و/أو أي وسائل/ أجهزة مصادقة أخرى يتم الإشعار عنها من قبل البنك.

(ج) يمكن للعميل الوصول إلى شبكة البنك على مدى ٢٤ ساعة/ ٧ أيام، باستثناء أي عمليات إغلاق مخطط لها أو غير متوقعة أثناء ساعات التشغيل وعدم التشغيل. ويقر العميل بأن عمليات الإغلاق قد تؤدي إلى وصول جزئي أو عدم الوصول مطلقاً إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ويحتفظ البنك بحقه في تسجيل كافة البيانات المتعلقة بأي اتصال أو إجراء بشأن أية معاملات في أنظمة المعلومات الخاصة به، ويتعين على البنك بذل أفضل ما بوسعه

لتنفيذ التعليمات بأسرع وقت ممكن فور استلام هذه التعليمات من العميل وقبولها من قبل أنظمة المعلومات الخاصة بالبنك، إلا أنه لا يضمن أي تغيير ملحوظ في الوقت. وسيتم التحقق من توقيت ومحتوى أية تعليمات بواسطة أي من الوسائل المتوفرة لدى البنك.

(د) يوافق العميل ويقر بأن روابط مواقع البرامج القابلة للتنزيل هي للتسهيل فقط، وأن البنك لا يتحمل المسؤولية عن أية صعوبات أو تبعات مقترنة بتنزيل البرامج. ويخضع استخدام أية برامج يتم تنزيلها إلى شروط اتفاقية الترخيص، المرفقة مع أو التي يتم توفيرها مع البرامج، إن وجدت.

للإطلاع على كافة أحكام وشروط الخدمات المصرفية على الإنترنت يرجى الدخول على موقع بنك العز الإسلامي على الشبكة العالمية على العنوان التالي:  
www.alizzislamic.com

## ٢٤-٢ خدمة دفع الفواتير

(أ) تسمح خدمة دفع الفواتير للعميل بدفع فواتير المرافق الخاصة به من حساب العميل إلى الهيئات المحددة في سلطنة عمان باستخدام الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، ويمكن للعميل أيضاً معرفة ما إذا كانت التعليمات معلقة أو مكتملة لدفع فاتورة وإضافة/ حذف الكيانات المحددة أو بياناتها.

(ب) يفوض العميل البنك لاتباع تعليمات الدفع المنصوص عليها بموجب هذه الشروط والأحكام باستخدام الخدمة المصرفية عبر الإنترنت. ويتعين على العميل تزويد البنك برقم مرجعي للمستهلك ورقم حساب و/أو أية معلومات متعلقة بهذه الكيانات التي يتم تصنيفها كهيئات محددة، لتنفيذ طلب دفع الفاتورة. وعندما يقدم العميل طلب دفع فاتورة، فإنه يفوض البنك لقيود المبالغ المنصوص عليها في المعاملة على حسابه ودفع مبلغ مساوٍ إلى الهيئة المحددة نيابة عن العميل.

(ج) يتم تنفيذ طلبات دفع الفاتورة طبقاً للتعليمات وسيتم الخصم من حساب العميل أو بطاقة الخصم في يوم العمل الذي يلي التعامل مع طلب دفع الفاتورة.

(د) بالرغم من أنه من المتوقع أن يتم التعامل مع معظم طلبات دفع الفاتورة وإكمالها في يوم العمل الذي يلي تاريخ دفع الفاتورة الذي يحده العميل، إلا أن العميل يوافق على أنه نظراً للظروف الخارجة عن سيطرة البنك، قد تستغرق بعض طلبات دفع الفاتورة وقتاً أطول كي يتم إرسالها إلى حساب الهيئة المحددة، ويوافق العميل على أن البنك لن يتحمل مسؤولية أية مبالغ تستلمها أو ترحلها الهيئات المحددة بعد فترة السماح، أو التي تؤدي إلى فرض رسم أو غرامة تأخير يتم تحديدها من قبل المستفيد، في حالة عدم اتباع العميل هذه التوصية، وفي هذه الحالة، يوافق العميل على أنه يتحمل المخاطر والمسؤولية عن دفع أية وكافة رسوم وغرامات التأخير التي يحددها المستفيد.

(هـ) يجوز الدفع باستخدام خدمة دفع الفاتورة فقط إلى الهيئات المحددة داخل سلطنة عمان.

(و) يحتفظ البنك بحقه في رفض أي طلب دفع الفاتورة، في حالة عدم وجود أموال كافية في حساب العميل أو في الرصيد القابل للاستعمال في أي حساب للعميل أو لأي سبب آخر.

### ٣-٢٤ خدمة الدفع باستخدام بطاقة الائتمان

- (أ) تسمح خدمة الدفع عن طريق بطاقة الائتمان المقدمة من قبل البنك للعميل بالوصول إلى بيانات بطاقة الائتمان الخاصة بهم وملخص الرصيد المدين والدائن المتوفر للاستخدام والكشف الحالي/ السابق ومدفوعات البطاقة من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
- (ب) عند تسجيل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، سيتم ربط كافة بطاقات الائتمان الصادرة من قبل البنك باسم العميل إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
- (ج) تسمح هذه الخدمة للعميل بطلب استرداد النقد أو تحويلات الرصيد أو الحصول على بطاقة الائتمان أو شيكات أو إعادة إصدار رمز الحماية أو استبدال بطاقة الائتمان أو تغيير سقف بطاقة الائتمان أو الإبلاغ عند فقد/ سرقة البطاقات أو تجديد بطاقة الائتمان وتعديل التعليمات وطلبات تجديد البطاقة السابقة.
- (د) وتسمح هذه الخدمة للعملاء الذين يحملون بطاقة الائتمان سارية باستخدامها للسداد عبر الإنترنت من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
- (هـ) أية تعليمات يتم تقديمها من خلال هذه الخدمة سيتم قيدها على بطاقة الائتمان الخاصة بالعميل على الفور.
- (و) يتفهم العميل ويوافق على أن أي مدفوعات من خلال بطاقة الائتمان تتم باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تعد خدمات مصرفية للدفع عبر الإنترنت، وسوف تخضع المدفوعات إلى أوقات قيد الودائع التي يقدمها البنك من حين لآخر.

### ٤-٢٤ المسؤولية عن الأخطاء

يتفهم العميل ويوافق على أن البنك يعتمد على المعلومات المتوفرة من قبل العميل، ويفوض العميل البنك بالتصرف بناءً على أية تعليمات، تم إرسالها على نحو معقول أو يبدو أنها أرسلت من قبل العميل، لتقديم الحوالات أو التحويلات أو تنفيذ تعليمات الدفع نيابةً عن العميل. ويتفهم العميل أن المؤسسات المالية التابعة للغير والتي تتسلم الحوالة/ تعليمات الدفع قد تعتمد على هذه المعلومات. والبنك غير ملزم باتخاذ أي خطوات لتأكيد أو التحقق من هذه التعليمات وسيقوم بالتصرف بناءً عليها دون طلب أي تأكيد إضافي. ويتفهم العميل أنه في حالة قيامه بتزويد البنك بمعلومات غير صحيحة أو في حالة وجود خطأ في تعليمات/ معلومات العميل، يتحمل العميل المسؤولية الكاملة الناشئة عن أية أخطاء أو تكرار أو غموض أو احتيال في المعلومات المتوفرة من قبل العميل. ويوافق العميل على عدم انتحال شخصية أي فرد أو استخدام اسم لا يحق للعميل استخدامه، وإذا كانت أي من المعلومات التي قدمها العميل غير صحيحة أو غير دقيقة أو غير شائعة أو غير كاملة دون الحد من التدابير الإنصافية الأخرى، يحتفظ البنك بحقه في استرداد أية تكاليف أو خسائر من العميل والتي تم تحملها كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة عن المعلومات غير الدقيقة أو غير الكاملة. وعلى أية حال، لا يتحمل البنك المسؤولية عن الأخطاء والتأخير والمشاكل الأخرى الناتجة أو الناشئة عن إجراء أو تقاعس أي طرف ثالث عن إجراء حوالات/ تعليمات سداد. ويتفهم العميل أن أية أخطاء أو تأخيرات أو مشاكل تعد مسؤولية الطرف الثالث المعني. ولا يضمن البنك أن البنية الأساسية للعميل يمكن توصيلها بشبكة البنك.

## ٥-٢٤ بيان إخلاء المسؤولية وسياسة الخصوصية عبر الإنترنت

يتم تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت على نحو خاص إلى العميل طبقاً لهذه الشروط والأحكام، ويتم إتاحة بيان إخلاء المسؤولية وسياسة الخصوصية عبر الإنترنت إلى العميل قبل استخدام أية خدمات مصرفية بموجب الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

### ٦-٢٤ حد المسؤولية والضمان

(أ) يتفهم العميل ويوافق على أنه يتم توفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت «كما هي» ما لم يرد خلاف ذلك في هذه الشروط والأحكام أو بيان إخلاء المسؤولية عبر الإنترنت وسياسة الخصوصية أو حسب المطلوب بموجب القانون، ولا يتحمل البنك أية مسؤولية عن توقيت أو حذف أو سوء التسليم أو الإخفاق في تخزين أي مراسلات للمستخدم أو الإعدادات الشخصية.

(ب) يتفهم العميل ويوافق صراحة على أن استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بما في ذلك تنزيل أية مواد و/أو بيانات أو الحصول عليها بأي شكل آخر من خلال استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت يتم تنزيلها أو الحصول عليها على مسؤولية العميل الخاصة، ويتحمل العميل المسؤولية وحده عن أية أضرار، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الضرر الذي يلحق بكمبيوتر العميل أو فقد البيانات الذي ينشأ عن تنزيل أو الحصول على هذه المواد و/أو البيانات.

(ج) باستثناء المنصوص عليه في هذه الشروط والأحكام، يخلي البنك مسؤوليته عن أية ضمانات من أي نوع مهما يكن، سواء كانت صريحة أو ضمنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي ضمان قابلية التسويق أو الملاءة لغرض خاص أو عدم انتهاك الملكية الفكرية أو حقوق الغير، ولا يقدم البنك أي ضمان أو تعهد بخصوص دقة أو مصداقية أية معلومات بما في ذلك المعلومات التي تم استردادها من قبل العميل من حساب العميل أو أية نتائج قد يتم الحصول عليها من استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أو أن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ستفي بمتطلبات جميع المستخدمين ولن تتعرض لانقطاع وسيتم توفيرها في موعدها وستكون آمنة وخالية من الأخطاء.

### ٧-٢٤ الفيروسات والمشاكل الفنية

لا يتحمل البنك المسؤولية عن أي ضرر ناشئ عن الإرسال من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت نتيجة فيروسات الحاسوب أو رمز الكمبيوتر أو أجهزة البرمجة الأخرى التي قد يتم استخدامها للوصول إلى أو تعديل أو حذف أو إلحاق الضرر أو إفساد أو إلغاء تفعيل أو تعطيل أو التشويش على أو إعاقة تشغيل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بأي شكل آخر أو أي برامج أو أجهزة أو بيانات أو ممتلكات خاصة بالعميل.

### ٨-٢٤ عدم المسؤولية عن الإخفاق في إكمال الإرسال من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

(أ) يجوز للعميل الوصول إلى كشف خاص بكافة التحويلات وعمليات السداد التي تمت أو المعلقة في أي وقت. إذا لم يكن من الممكن إكمال أي معاملة، سيقوم البنك و/أو وكيله، عندما يصبح على علم بفشل الحوالة أو الدفع، ببذل الجهود المعقولة لإكمال الحوالة/ الدفع. وفي حالة فشل الحوالة / الدفع مرة أخرى، سيقوم البنك بإشعار العميل، ولا يضمن البنك تنفيذ المعاملات على نحو مناسب وفي موعدها، ولن يتحمل البنك المسؤولية عن

أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو طارئة أو خاصة أو ناشئة في حالة إخفاق البنك في إكمال أي معاملة بموجب الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتي لم تكن معتمدة وناشئة عن خطأ بنية حسنة، بصرف النظر عن إجراءات البنك لتجنب هذا الخطأ، على سبيل المثال؛

(ب) البنك غير ملزم بإشعار العميل بالإخفاق في تنفيذ أي عملية دفع أو تنفيذ أي معاملة لأي من الأسباب المذكورة أعلاه. ويجوز للبنك في أي وقت أن يطلب من العميل تأكيداً خطياً بالمعاملات المقدمة. ويقر العميل بأنه لا يوجد من بين معاملاته ما يشكل غسباً لعائدات إجرامية، وأن العميل يتحمل المسؤولية عن صحة وقانونية معاملاته.

## هـ . أحكام متنوعة

### ٢٥. الشروط التي تحكم تحويلات الأموال

١-٢٥ يوافق العميل ويتفهم أنه في حالة عدم وجود تعليمات محددة، يتحمل المستفيد كافة الرسوم/ العمولات خارج سلطنة عمان. وقد يتعذر على المستفيد الحصول على القيمة الكاملة بموجب أمر دفع تحت الطلب/ تحويل أموال نتيجة القيود على الصرف أو القيود الأخرى المطبقة في دولة الدفع أو على البنك القائم بالدفع أو التكاليف والرسوم المستحقة للبنك القائم على الدفع.

٢-٢٥ يحتفظ البنك بحقوقه في إرسال حوالات برقية إلى أي مكان بخلاف المكان المحدد من قبل المرسل إذا تطلبت الظروف التشغيلية ذلك.

٣-٢٥ يخضع صرف الحوالة إلى أي رقابة على الصرف أو أية قيود أخرى قد يتم فرضها بموجب قواعد ولوائح الدولة التي يتم فيها صرف الحوالة، ولا يتحمل البنك أو مراسلوه أو وكلاؤه المسؤولية عن أية خسائر أو تأخير ينشأ عن أو نتيجة أية قواعد ولوائح.

٤-٢٥ يلتزم البنك ببذل أفضل الجهود للتعامل مع الطلبات التي تلقاها قبل موعد قيد الودائع الذي يتم الإشعار به من قبل الفروع أو المراكز المستلمة من حين لآخر. سيتم التعامل مع طلب حساب الشركات الذي يتم استلامه بعد موعد قيد الودائع في يوم العمل التالي، ولهذا الغرض، تعتبر كافة العطلات الأسبوعية والرسمية ليست أيام عمل.

٥-٢٥ أي كود معرف للبنك المستفيد/ كود البنك/ معرف الاتصال اللاسلكي/ معرف دولي لنظام المدفوعات بين المصارف عبر غرفة مقاصة أو رقم الحساب المصرفي الدولي أو أي كود مذكور بواسطة المحول يعتبر صحيحاً ويتم تنفيذ الحوالة وفقاً لذلك، مع افتراض صحة الأكواد المقدمة، ولا يتحمل البنك مسؤولية التحقق من أن الأكواد صحيحة أو مطابقة لاسم المستفيد، كما أنه لا يتحمل مسؤولية الحوالات التي يتم تنفيذها بموجب كود غير صحيح مقدم من قبل العميل.

٦-٢٥ يتم تنفيذ الحوالات بالقيمة الآتية (يومي عمل بعد تاريخ استلام الطلب من قبل البنك)، عليه، فإن الطلبات التي يتم تقديمها بقيمة اليوم الحالي خاضعة لاستلام الطلب قبل موعد قيد الودائع ذي الصلة التابع للبنك بالإضافة إلى مواعيد قيد الإيداعات المتعلقة بالمكان الجغرافي لجهة وصول المبلغ.

٧-٢٥ يحتفظ البنك بحقه في تعديل كافة رسوم التحويل من حين لآخر بعد إشعار العملاء بذلك.

٨-٢٥ ويجوز للبنك التصرف بناءً على أية تعليمات باستخدام أي من الخدمات المصرفية المتاحة وافترض أنها صحيحة وتمثل رغبات العميل على نحو صحيح، حتى وإن تم تجميع التعليمات بالفعل أو إرسالها بالخطأ أو بالاحتيال أو بالإهمال أو تعديلها أو تغييرها من قبل شخص آخر بخلاف العميل سواء بمعرفة أو تعليمات العميل بالفعل أو بدونها. ولا يكون البنك ملزماً بالتحقق من حقيقة أو صحة التعليمات.

٩-٢٥ في حالة رغبة مقدم الطلب في استرداد مبلغ الحوالة من البنك، بعد استلام الأموال من بنك المستفيد، يتعين على البنك، وفق تقديره الخاص، سداد المبلغ إلى مقدم الطلب بسعر الشراء السائد بالعملة المعنية مخصوماً منه كافة التكاليف والرسوم والمصاريف الفعلية.

١٠-٢٥ تحويل الأموال إلى حساب مستفيد آخر لدى البنك

(أ) يسمح للعميل بتحويل الأموال من حسابه إلى أية حسابات أخرى مفتوحة في البنك باسمه.

(ب) خدمة تحويل الأموال إلى حساب مستفيد آخر لدى البنك تسمح للعميل بتحويل الأموال من حسابه إلى أي حساب مستفيد آخر لدى البنك.

(ج) يتعين على العميل التسجيل في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت المقدمة من قبل البنك للسماح باستخدام تحويل الأموال. ويمكن للعميل الاطلاع على الحالة الجارية لطلب الخدمة الخاص به المعلق أو المنتهي.

(د) يحتفظ البنك بحقه في رفض أية طلبات تحويل أموال بالإضافة إلى تعديل أو إلغاء الطلب السابق.

(هـ) إذا كانت التعليمات تحدد المستفيد بالاسم ورقم الحساب، فيجوز للبنك تنفيذ هذه التعليمات بالرجوع إلى رقم الحساب فقط، حتى وإن كان رقم الحساب لا يتطابق مع الاسم المتوفر من قبل العميل.

١١-٢٥ تحويل الأموال إلى البنوك الأخرى داخل سلطنة عمان أو البنوك خارج السلطنة :

(أ) خدمة تحويل الأموال إلى البنوك الأخرى داخل سلطنة عمان المعروضة من قبل البنك تسمح للعميل بتحويل الأموال من حسابه إلى حساب المستفيد في بنك/ مؤسسة مالية أخرى، داخل سلطنة عمان.

(ب) تسمح خدمة تحويل الأموال للعميل بتحويل الأموال من حسابه إلى حساب المستفيد في بنك/ مؤسسة مالية أخرى خارج سلطنة عمان.

(ج) يتحمل العميل مسؤولية الحفاظ على وإضافة وحذف أسماء المستفيدين وبياناتهم لأي طلب تحويل أموال. ولإضافة مستفيد، يتعين على العميل إدخال رمز حماية مكون من ستة (٦) أرقام مرسل إلى هاتفه المتحرك عن طريق خدمة الرسائل القصيرة من البنك.

(د) يمكن للعميل، باستخدام هذه الخدمة، تحويل الأموال والاستعلام عن حالة هذه الحوالات، لمعرفة ما إذا كانت معلقة أم اكتملت أو تم رفضها.

(هـ) يقر العميل ويوافق على أنه عند قيام البنك بتنفيذ حوالة من أي حساب باسمه، فإن البنك يتصرف كوكيل للعميل وليس كوكيل نيابة عن الغير.

(و) يحتفظ البنك بحقه في رفض تنفيذ أية طلبات تحويل أموال علاوة على طلبات تعديل أو إلغاء الطلبات السابقة. ويوافق العميل على عدم استخدام

هذه الخدمة لسداد أية مبالغ ضريبية أو أي مبالغ صدر بها حكم أو أمر محكمة.

(ج) ويتفهم العميل أن البنك لن يقوم بالتحقق من أية اختلافات بين اسم المستفيد ورقم الحساب. وعلاوة على ذلك، يوافق العميل على أن البنك غير ملزم بالتحقق من أية اختلافات بين اسم المستفيد ورقم الحساب، وأن البنك سيتصرف فقط بناءً على تعليمات العميل. وإذا كان طلب تحويل الأموال يحدد المستفيد بالاسم ورقم الحساب، يجوز للبنك تنفيذ هذه التعليمات بالرجوع إلى رقم الحساب فقط، حتى وإن كان رقم الحساب لا يتطابق مع اسم المستفيد. ويتفهم العميل أنه لا يحق للبنك/ المؤسسات المالية الأخرى التحقق من الاختلافات بين أسماء المستفيدين وأرقام الحساب. وعلاوة على ذلك، يوافق العميل على أن البنك لا يتحمل المسؤولية عن التحقق من أية اختلافات بين اسم المستفيد وأرقام الحساب وأن البنك سيتصرف وفق تعليمات العميل.

(ح) يتعين على العميل التحقق من بنك المستفيد/ المؤسسة المالية المعنية بخصوص القيود المتعلقة بتحويل الأموال من حسابهم داخل هذه المؤسسة. ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أية رسوم أو خسائر يتم تحملها من التحويلات المالية التي يتم السماح بها من قبل هذه البنوك/ المؤسسات المالية أو تلك المفروضة بموجب القانون.

(ط) يتفهم العميل ويوافق على أن أية تعليمات تحويل أموال إلى حسابات الطرف الثالث في بنوك/ مؤسسات مالية أخرى داخل أو خارج سلطنة عمان يتم إرسالها عن طريق حوالة مالية.

(ي) يقر العميل بأن الوصول إلى الخدمات المصرفية المتاحة من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بما في ذلك تحويل الأموال خارج سلطنة عمان قد يستغرق وقتاً أطول في التنفيذ داخل البنك، نظراً لاختلاف الوقت وساعات العمل وأيام العمل بين مكان استلام التعليمات أو المعاملة ومكان الحسابات التي سيتم الخصم منها أو الإضافة إليها.

## ٢٦. التعليمات المصرفية عبر الفاكس

١-٢٦ ما لم يصدر العميل تعليمات خطية إلى البنك على العكس من ذلك، يتم تفويض البنك، ولكنه غير ملزم بذلك، للتصرف بناءً على تعليمات العميل المرسلة بموجب أي خدمة مقدمة من قبل البنك لتشغيل حساب العميل أو التسهيلات المصرفية لدى البنك سواء كان التأكيد الخطي يحمل توقيعات أم بدونها بموجب تفويض بخصوص هذا الحساب (الحسابات) أو التسهيلات.

٢-٢٦ يتعين على العميل إرسال تأكيد بالتعليمات عبر الفاكس بواسطة خدمة التوصيل السريع/ البريد المسجل متى طلب البنك ذلك وفي غضون الإطار الزمني المطلوب من قبل البنك. وفي الحالات التي لا يطلب فيها البنك تأكيداً خطياً، يقر العميل بأن استلام البنك لرسالة الفاكس يلزم أن يكون دليلاً نهائياً على الاستلام المناسب من قبل البنك لتعليمات العميل أو تأكيد التعليمات.

## ٢٧. خدمة الاحتفاظ بالبريد

١-٢٧ يتفهم العميل أن من الممارسات المعتادة للبنك أن يقوم بإرسال كافة المراسلات (بما في ذلك كشوف الحساب) بخصوص أي حساب على العنوان البريدي المقدم من العميل إلى البنك. وإذا طلب العميل الحصول على خدمة «حفظ الرسائل»، ووافق البنك على تقديمها، سيقوم البنك بحفظ

كافة الرسائل الموجهة إلى العميل لمدة ثلاثة (٣) أشهر كحد أقصى من تاريخ استلام تلك التعليمات وتعتبر تلك الرسائل مستلمة من قبل العميل. وسيقوم العميل باستلام أي رسالة محتفظ بها شخصياً أو على نفقته ومسؤوليته الخاصة بشكل كامل، من خلال أي شخص (أشخاص) مفوض والذي يجب تقديمه نموذج توقيعه إلى البنك حتى ذلك الوقت الذي يقوم فيه العميل بإشعار البنك خطياً بأن هذا الشخص (الأشخاص) المفوض لم يعد مخولاً من قبل العميل. ويؤكد العميل أن البنك لن يتحمل مسؤولية الحفاظ على أي رسالة بريد محتفظ بها أو تسليمها إلى العميل أو أي شخص آخر من المعتزم أن يكون العميل أو أي شخص مفوض أو من المعتزم تفويضه بواسطة العميل، ما لم يستلم البنك تعليمات صريحة على العكس من ذلك من العميل، وسيتم الاحتفاظ بأية رسالة بريد وتسليمها بواسطة البنك على مسؤولية العميل بالكامل. ويتم تفويض البنك بفرض رسم بخصوص خدمة الاحتفاظ بالبريد و/أو فتح و/أو التعامل مع كافة رسائل البريد بالشكل الذي يراه البنك مناسباً.

٢٧-٢ في حالة عدم استلام أي رسالة بريد محتفظاً بها في البنك لمدة تزيد عن ثلاثة (٣) أشهر، يحق للبنك، ولكنه غير ملزم بذلك، بإرسال رسالة البريد على العنوان المقدم من قبل العميل. في حالة عدم تقديم عنوان الإرسال، يحق للبنك، ولكنه غير ملزم بذلك، إتلاف كافة رسائل البريد التي تظل دون استلام لمدة ثلاثة (٣) أشهر. وفي هذه الحالة، يتم إعفاء البنك من كافة الالتزامات والمسؤوليات.

٢٧-٣ يتحمل العميل المسؤولية عن كافة النتائج الناشئة عن الحقيقة التي مفادها أنه حتى الوقت الذي يتسلم فيه العميل أي رسالة بريد محتفظ بها لدى البنك بموجب خدمة الاحتفاظ بالبريد، ربما لا يكون لدى العميل علم بمضمون ذلك البريد الأمر الذي قد يكون له تبعات قانونية أو يؤثر في حقوق العميل لدى البنك أو خلاف ذلك.

٢٧-٤ لا تعتبر عدم معرفة العميل بمضمون أي رسالة بريد يحتفظ بها البنك ولن يتم اعتبارها دفاعاً ضد مطالبات البنك لكافة الأغراض وأمام كافة المحاكم القانونية، سواء قبل أو بعد إنهاء حساب العميل لدى البنك.

٢٧-٥ تعتبر كافة رسائل البريد مستلمة من قبل العميل فور تسليم رسالة البريد إلى الفرع ذي الصلة للاحتفاظ بها.

٢٧-٦ إذا تم توفير تسهيلات صندوق البريد من قبل البنك، مع الاحتفاظ بهذا الصندوق مغلقاً وتسليم المفتاح الأصلي إلى العميل، لن يتحمل البنك المسؤولية عن أية تبعات تنشأ عن:

(أ) البريد الذي قد يتم وضعه في الصندوق غير الصحيح؛ أو

(ب) فقد المفتاح الأصلي أو وضعه في غير مكانه أو إساءة استخدامه سواء من قبل العميل أو من قبل شخص آخر حصل على حيازة المفتاح سواء كان بشكل منتظم أو غير منتظم و/أو بموافقة العميل أو دون موافقته؛ أو

(ج) إساءة استخدام نسخة المفتاح التي يحتفظ بها البنك (باستثناء ما ينتج عن الإهمال الجسيم للبنك أو التقصير المتعمد).

٢٧-٧ يعتبر البنك معفى من مسؤوليته عن إرسال أي تعميم و/أو أوراق و/أو شيكات مرتجعة و/أو أية وثائق أخرى إلى العميل في الأوقات المعتادة عن طريق



إرسالها باسم مالك الحساب على آخر عنوان معروف للعميل حسب سجلات البنك. وتعتبر أية وثيقة مرسله عن طريق البريد مستلمة من قبل العميل.

## ٢٨. الزكاة

يتحمل العميل وحده مسؤولية دفع الزكاة المستحقة على أمواله لدى حسابات البنك.

## ٢٩. التخلي عن الحقوق

لا يخل أي تساهل أو إهمال أو تنازل من قبل البنك عن ممارسة أي حق أو إجراء ناشئ عن هذه الشروط والأحكام بحق البنك فيما بعد في تنفيذ هذا الحق أو الإجراء. ولا يسري مفعول أي تخلٍ عن الحقوق من قبل البنك ما لم يكن خطياً.

## ٣٠. التعديلات

يعتبر العميل قد قرأ ووافق على الالتزام بهذه الشروط والأحكام. في أي وقت، يجوز للبنك تغيير أو الإضافة إلى أو تعديل أو إلغاء أو إرفاق أي من أو كافة بنود هذه الشروط والأحكام. سيقوم البنك بإشعار كافة العملاء خطياً أو عن طريق موقع البنك الإلكتروني أو الفرع أو الرسائل النصية بأي تغيير/ تعديل في هذه الشروط والأحكام على أن يسري مفعول هذه التعديلات من تاريخ إشعار جميع العملاء بذلك. وبالرغم من هذا، تعتبر هذه التغييرات ملزمة للعميل سواء تلقى العميل إشعاراً محدداً شخصياً بخصوص هذه التعديلات أو في حالة استمرار العميل في استخدام الخدمات المصرفية المتوفرة بعد إرسال هذا الإشعار طبقاً للبند ٣٦ أدناه.

## ٣١. قابلية الأحكام للفصل

إذا أصبح أي من البنود المتضمنة في هذه الشروط والأحكام غير صحيح أو غير سارٍ أو غير قانوني، يعتبر هذا البند محذوفاً ولن تتأثر بقية هذه الشروط والأحكام بعدم صحة أو عدم قانونية البند المذكور.

## ٣٢. القوة القاهرة

لن يتحمل البنك مسؤولية عدم قدرته على السداد بسبب القيود المفروضة على تحويل العملات أو تحويل الأموال أو عمليات المصادرة أو التحويل غير الطوعي أو حالة الحرب أو الصراعات المدنية أو أية أسباب أخرى مماثلة خارج نطاق سيطرة البنك. في هذه الحالة، لن يتحمل أي مكتب أو فرع آخر للبنك أو شركة فرعية أو تابعة للبنك المسؤولية تجاه العميل.

## ٣٣. التنازل

يحق للبنك، بعد إشعار العميل بذلك، وفق تقديره الخاص، التنازل عن كافة أو أي جزء من حقوقه والتزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام. ولا يجوز للعميل التنازل بموجب هذه الشروط والأحكام كلياً أو جزئياً، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك.

## ٣٤. المسؤولية والتعويض

١-٣٤ يتم توفير كافة الخدمات المصرفية بناءً على تقدير البنك وحده، ويجوز للبنك اختيار تعديل أو تغيير أو تعليق أو سحب أو إلغاء أو إنهاء أو قطع الخدمات المصرفية في أي وقت، ولا يتحمل البنك مسؤولية أو يكون ملزماً في حالة إجراء تعديل أو تغيير أو تعليق أو سحب أو إلغاء أو إنهاء أو قطع للخدمات المصرفية في أي وقت. علاوة على ذلك، لا يقدم البنك ضماناً أو تعهد إلى

العميل بخصوص إتاحة الخدمات المصرفية، ويتم استثناء أي ضمان أو تعهد مضمن في البند ٣١ أدناه. لا يتحمل البنك أي التزام تجاه العميل مهما يكن عن أية خسائر أو ضرر، بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة (أ) أي عدم دقة أو تناقض أو معلومات مضللة مضمنة في المعلومات التي تم الحصول عليها باستخدام أية خدمات مصرفية؛ (ب) قيام البنك بالمطالبة بتعليمات جديدة بواسطة شخص واحد أو أكثر من الأشخاص المفوضين بالتوقيع من أصحاب الحساب؛ (ج) أي إجراء بحسن نية أو استناداً إلى أية تعليمات أو مراسلات من المعتزم إرسالها من قبل أي مستخدم مفوض أو شخص مفوض بالتوقيع أو أية تأخيرات في الإرسال أو عدم استلام تعليمات، بصرف النظر عن أن هذه التعليمات قد تم بدؤها أو إرسالها عن طريق الخطأ أو من أي شخص (أشخاص) غير مفوض، أم تم تعديلها بشكل احتيالي أو إساءة فهمها أو تشويهها أثناء إرسالها؛ (د) امتناع البنك عن التصرف بموجب التعليمات لأي سبب كان بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، نتيجة الإخفاق في الإرسال الفعلي لهذه المراسلات إلى البنك أو تسليمها للبنك لأي سبب كان، سواء كان نتيجة خطأ أو عطل أو عيب ميكانيكي، أو لعدم كفاية الأموال أو سوء أداء ماكينات الإرسال أو الاستقبال (أي ماكينات الصراف الآلي أو أجهزة نقاط البيع)؛ (هـ) أية تصرفات أو تأخير أو تلف أثناء النقل أو أخطاء في الإرسال أو التأخير الناتج عن نظام المقاصة في الدولة التي سيتم فيها دفع المبلغ أو إساءة تفسير الرسالة عند تلقيها أو أي سهو أو ظرف خارج نطاق سيطرة البنك، بواسطة البنوك/ المؤسسات المالية الأخرى أو أي مورد آخر لأي حساب آخر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي تعديل أو حدث انقطاع أو تقصير أو إهمال من قبل بنك المستفيد في تحصيل الحوالة أو إنهاء أي حساب بواسطة هذه البنوك/ المؤسسات المالية؛ (و) اعتماد البنك على المعلومات و/ أو التعليمات و/ أو الرخصة و/ أو التفويض المتوفر من قبل العميل بموجب هذه الشروط والأحكام أو ومخالفته لها، أو أي مخالفة بواسطة أي مستخدم آخر لحسابات العميل، أية حقوق ملكية فكرية أو أي حق آخر لأي شخص أو كيان أو استخدام الخدمات المصرفية أو البنك الذي يتصرف بناءً على التعليمات أو أي ضرر في نظام العميل أو أي طرف ثالث و/ أو إساءة الاستخدام/ الاستخدام الخاطيء/ وصول العميل إلى الخدمات المصرفية ورمز الحماية التي قدمها البنك، أو عن الإخفاق في توفير أي من أو كافة التسهيلات المتاحة بموجب الخدمات المصرفية المنسوبة، سواء كلياً أو جزئياً، لأسباب خارج نطاق سيطرة البنك، بما في ذلك أي قصور/ عطل فني؛ (ز) نتيجة إنشاء أو تسليم أو إدارة أخطاء أو فيروسات أو أي خلل أو تأخير أو تغيير غير مصرح به أو استخدام غير مصرح به/ أي وصول أو عدم دقة أو انقطاع أو اعتراض أو عدم توفير كشف الحساب الإلكتروني، أو الخدمات المصرفية أو فشل الإرسال أو وجود عطل كهربائي أو في الشبكة أو عطل في أية أجهزة أخرى، مثل إيقاف تشغيل الهاتف المتحرك للعميل أو ضياعه أو سرقة، بما يؤدي إلى أن تكون الخدمات المصرفية أو الوثائق البنكية المتوفرة مكتملة أو غير متوفرة؛ (ح) أي عمليات تحويل أموال أو تعليمات غير صحيحة بسبب خطأ من جانب العميل؛ (ط) أية خسارة أو ضرر ناشئ عن إصدار بطاقة الخصم، أيأ كان السبب؛ (ي) تسليم أي من الخدمات المصرفية أو الوثائق البنكية أو الرسالة إلى أي طرف آخر بخلاف العميل إذا لم يكن الهاتف المتحرك وعنوان البريد الإلكتروني ليس بحوزة أو تحت سيطرة العميل؛ (ك) أية صعوبات أو تبعات مقترنة بتنزيل البرامج من مواقع الغير؛ (ل) في حالة قيام أي من أعضاء مجلس الإدارة أو الشركاء أو المديرين أو الممثلين التابعين لعميل بانتهاك الأحكام الواردة في النظام الأساسي للعميل أو عقد التأسيس أو لوائح الداخلية أو التصرف بما يفوق

صلاحياته أو ما يتجاوز سلطاته؛ و(هـ) استخدام أو عدم القدرة على استخدام الخدمات المصرفية أو أية معلومات أو مبلغ مسترد بواسطة البنك من الحساب (الحسابات)، أو أي انتهاك للحماية من قبل الغير، أو أية معاملات مبرمة بناءً على الخدمات المصرفية أو فقد في أو وصول غير مصرح به أو تغيير في عمليات الإرسال أو البيانات أو التعليمات الخاصة بالعميل أو تكلفة شراء سلع وخدمات بديلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأضرار الناتجة عن خسارة الأرباح أو الاستخدام أو البيانات أو المواد المعنوية الأخرى، حتى وإن كان قد تم إشعار البنك بإمكانية وقوع هذه الأضرار.

٢-٣٤ يعرض العميل بشكل نهائي لا رجعة فيه ودون شروط وبدفع الضرر عن البنك والمساهمين والمديرين والموظفين والممثلين والوكلاء التابعين للبنك (يشار إلى أي منهم بعبارة «الشخص المرتبط») عن وبخصوص أية خسائر أو تكاليف أو أضرار تحملها البنك نتيجة أي من المسائل الموضحة في البند ٣١-١ أعلاه.

### ٣٥. السجلات

١-٣٥ تكون دفاتر البنك وسجلاته وحساباته نهائية وملزمة، كما أن أي شهادة أو بيان أو كشف صادر عن البنك يلزم أن يكون دلائل نهائية وحاسمة ضد العميل بخصوص صحتها في حالة إقامة أية إجراءات قانونية أو خلاف ذلك.

٢-٣٥ يقر العميل ويوافق على أنه يحق للبنك تسجيل كافة المراسلات والمحادثات (بما في ذلك المحادثات الهاتفية) مع العميل أو أي ممثل مفوض للعميل والرسائل والتعليمات المرسلة إلى البنك سواء كانت عبر الهاتف أو شخصياً أو بالصوت أو باستخدام لوحة مفاتيح تعمل باللمس أو إلكترونياً أو أي شيء بخلاف ذلك، والمعاملات التي يتم تنفيذها بواسطة أو عبر أي وسيلة أخرى.

٣-٣٥ يقر العميل ويوافق على أنه يجوز للبنك الاحتفاظ وتحويل ومعالجة وتخزين بياناته والمعلومات والسجلات الخاصة به في شكل إلكتروني على ميكروفيلم أو أية وسائل أخرى (بما في ذلك في مراكز المعالجة وقواعد البيانات خارج سلطنة عمان) ويوافق مستقبلاً على أن الرسائل والبرقيات والتلكسات والفاكسات ووحدات الميكروفيلم والأشرطة ومطبوعات الكمبيوتر والنسخ الضوئية التي قد يعرضها البنك كمستخرج عن ملفاته أو دفاتره أو سجلاته أو حساباته تشكل دليلاً حاسماً على صحة محتوياتها.

٤-٣٥ يقر العميل ويوافق على أنه يجوز للبنك الاستفادة من خدمات متعاقدين آخرين وأنه يجوز لأي من المتعاقدين الآخرين الوصول إلى دفاتر وسجلات البنك بما في ذلك المعلومات التي تخص العميل والحساب.

### ٣٦. الإشعارات

١-٣٦ أي إشعار أو مراسلة موجهة إلى العميل على العنوان الموضح في طلب حساب الشركات (أو أي عنوان آخر قد يخطر به العميل البنك من حين لآخر) يعتبر مستلم من قبل العميل حسب الأصول في تاريخ إرساله، ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أي تأخير أو ضياع للرسالة. لا يكون الإشعار بأي تغيير في عنوان العميل ملزماً للبنك حتى يتم تعديل سجلات البنك.

٢-٣٦ متى طلب البنك إرسال إشعار إلى العميل بموجب هذه الشروط والأحكام، يعتبر هذا الإشعار ساري المفعول وملزماً للعميل إذا تم عرضه في فروع البنك أو على الموقع الإلكتروني أو تم إرساله بالبريد أو عبر رسالة قصيرة أو بالفاكس أو تم إشعار العميل بأية وسيلة أخرى على كشف الحساب أو عبر أي وسيلة إلكترونية أخرى.

## ٣٧. حقوق الملكية الفكرية

١-٣٧ يقر العميل ويوافق على أن البنك أو وكيله هو مالك أو له الحق والقدرة على توفير الوصول إلى حقوق الملكية الفكرية للعميل لأغراض الخدمات المصرفية وهذه الشروط والأحكام.

٢-٣٧ يقر العميل ويوافق على أن أية وكافة حقوق الملكية الفكرية في وبخصوص الخدمات المصرفية وتنفيذ وهذه الشروط والأحكام، والتي تم تقديمها من قبل البنك أو لصالحه تعد ملكية البنك وتؤول إليه تلقائياً، بصرف النظر عن استخدامها بموجب وهذه الشروط والأحكام، ويتمتع البنك بالحق المطلق في استخدام حقوق الملكية الفكرية والاستفادة منها لتغيير و/أو تحسين أي بند أو مادة واردة بها بأي شكل يراه مناسباً في كافة الأوقات.

٣-٣٧ يقر العميل ويوافق على أنه لن يحصل على أي حق أو منفعة في حقوق الملكية الفكرية بموجب هذه الشروط والأحكام.

٤-٣٧ فيما يتعلق بأية معلومات أو مواد يقدمها العميل إلى البنك باستخدام الخدمات عبر الإنترنت فإن العميل يمنح البنك بموجبه رخصة دولية مجانية ومستديمة بخصوص حقوق النشر و حقوق الملكية الفكرية في المعلومات أو المواد المذكورة لأي غرض يراه البنك مناسباً بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، نسخها أو نقلها أو توزيعها ونشرها، ما لم يتم منع ذلك بموجب القانون.

٥-٣٧ يقر العميل ويوافق على أن كافة الخدمات المصرفية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت دون ضرورة الاقتصار على حقوق الملكية الفكرية والنصوص والصور والروابط والأصوات، تندرج ضمن حقوق النشر الخاصة بالبنك، ولا يجوز نسخها أو تنزيلها أو تعديلها أو توزيعها أو نشرها بأي شكل دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك. كافة المواد المتوفرة من قبل البنك (بما في ذلك المعلومات والاتفاقات الخاصة به) هي ملكة خاصة للبنك.

## ٣٨. المراسلات الإلكترونية

١-٣٨ قد تكون خدمة واحدة أو أكثر من الخدمات المصرفية إلكترونية أو خدمة تعتمد على الإنترنت، ويتفهم العميل ويوافق على أنه قد يتم إبرام هذه الشروط والأحكام إلكترونياً، وأنه قد يتم توفير معلومات ومراسلات معينة («المراسلات») من البنك إلى العميل عن طريق أي وسيلة إلكترونية.

٢-٣٨ بالرغم من أن البنك يحتفظ في إرسال مراسلات في صورة ورقية في أي وقت، إلا أن العميل يوافق على أن البنك غير ملزم بذلك. كافة المراسلات سواء كانت في صورة إلكترونية أو ورقية تعتبر «خطية»، وينبغي على العميل طباعة نسخة ورقية من أي مراسلة إلكترونية هامة والاحتفاظ بنسخة منها في سجلاته. وتعد هذه النسخة الورقية لاستخدام العميل التجاري فقط. يجوز إعادة نشر أو توزيع أو نقل المعلومات إلى أي شخص آخر أو دمجها بأي شكل من الأشكال في أي نشرة أو مادة أخرى.

٣-٣٨ يوافق العميل على تحديث سجلاته على الفور، في حالة إجراء تغييرات في عنوان البريد الإلكتروني للعميل أو المعلومات الأخرى، ويمكن للعميل تحديث سجلاته مثل عنوان البريد الإلكتروني للعميل باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

٤-٣٨ قد يتم إرسال المراسلات على صفحات الخدمة أو الموقع الإلكتروني للبنك أو أي موقع إلكتروني آخر تابع للبنك معروض للعميل و/أو تسليمها على عنوان البريد الإلكتروني المتوفر من قبل العميل. وتعتبر أي مراسلة إلكترونية (بما في ذلك البريد الإلكتروني) مستلمة من قبل العميل عندما يرسلها البنك إلى العميل، بصرف النظر عما إذا كان العميل قد تلقى رسالة البريد الإلكتروني أم لا. في حالة إرسال المراسلة على صفحة الخدمة، فإنها تعتبر مستلمة من قبل العميل بعد موعده أقصاه خمسة (٥) أيام عمل من تاريخ إرسال البنك للمراسلة على صفحات الخدمة، سواء تلقى العميل المراسلة أم لا. وتعتبر المراسلة الإلكترونية عبر البريد الإلكتروني المناسب. وتعتبر المراسلة الإلكترونية التي تتم عن طريق إرسالها على صفحات الخدمة مرسله وقت إتاحتها للعملاء. ويوافق العميل على أن هذه هي الإجراءات المعقولة لإرسال واستقبال المراسلات الإلكترونية.

٥-٣٨ للوصول إلى المراسلات والاحتفاظ بها، يجب أن يكون لدى العميل حساب بريد إلكتروني وبرنامج بريد إلكتروني يمكنه قراءة رسائل البريد الإلكتروني للبنك.

٦-٣٨ إذا قام العميل بالتسجيل في الخدمة وكان العميل يرغب في سحب موافقته على إرسال المراسلات بصيغة إلكترونية، يتعين على العميل إلغاء أية طلبات تحويل قائمة (في غضون الفترة الزمنية المسموح بها بواسطة سياسات إلغاء الخدمة) وإيقاف استخدام الخدمة.

### ٣٩. مواقع الغير

عندما يقوم البنك بتوفير روابط نصوص تشعبية إلى مواقع أخرى على الموقع الإلكتروني، فإن البنك يقوم بتنفيذ ذلك بغرض التسهيل وتوفير المعلومات فقط. لم يقرم البنك بالتحقق من، كما أنه لا يتحمل المسؤولية عن مضمون أية مواقع إلكترونية أو صفحات أخرى مرتبطة بالموقع الإلكتروني بما في ذلك أية مواقع أو صفحات خاصة بالبنك. لا يعني تضمين أي رابط مصادقة أو موافقة أو توصية بشأن الموقع الذي تم وضع رابطته أو محتواه من قبل البنك، ومع مراعاة أي قانون معمول به بحيث لا يمكن استثنائه لا يقدم البنك أي تعهد أو ضمان، صراحة، بخصوص الجودة أو القابلية للتسويق أو الكفاءة لأغراض تتعلق بأي منتجات أو خدمات متاحة من خلال موقع إلكتروني آخر. يعد تتبع الروابط إلى أية مواقع إلكترونية أو صفحات أخرى مسؤوليتكم الخاصة، ولا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسائر أو أضرار أو نفايات أو بأي شكل آخر بخصوص الروابط.

### ٤٠. مبادئ الشريعة الإسلامية

يقر العميل ويوافق على أن هذه الشروط والأحكام تخضع لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء حسب تطبيق وتفسير هيئة الرقابة الشرعية التابعة للبنك من حين لآخر.

### ٤١. الأموال المشروعة

يحق للبنك تجميد أية أموال في الحساب أو اتخاذ أي إجراء يراه البنك ضرورياً، إذا رأى البنك أنه قد تم الحصول على الأموال من خلال وسائل أخرى غير الوسائل القانونية أو ناشئة عن أية معاملة غير شرعية، على أن يكون قرار البنك فيما يتعلق بهذا الشأن نهائياً. ويجوز للبنك أيضاً الإبلاغ عن أية عملية غسل أموال أو معاملات غير قانونية و/أو مشتبه بها في الحساب إلى السلطات المختصة داخل سلطنة عمان أو خارجها. يتعين على البنك الالتزام بكافة قوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال السارية والمعمول بها من حين لآخر، ويجوز

له وفق إرادته الخاصة طلب أية بيانات أو معلومات إضافية بخصوص العميل و/أو الحسابات وتوفيرها إلى الهيئات الرقابية المعنية بالعمليات المذكورة. ولن يتحمل البنك أية مسؤولية عن تأخر تنفيذ المعاملات إذا لم يقم العميل بتوفير المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب.

#### ٤٢. القانون الحاكم والاختصاص القضائي

١-٤٢ تخضع هذه الأحكام والشروط لقوانين سلطنة عمان ويتم تفسيرها وفقاً لها بما لا يتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وفي حالة وجود تعارض يُعتد بأحكام الشريعة الإسلامية، ويخضع البنك والعميل وكل مستخدم مفوض بموجبه بشكل نهائي لا رجعة فيه للاختصاص القضائي لمحاكم سلطنة عمان للاستماع إلى والفصل في أي قضية أو إجراء أو دعوى وتسوية أية نزاعات قد تنشأ عن أو بخصوص هذه الأحكام والشروط.

٢-٤٢ يتنازل العميل والمستخدم المفوض بشكل نهائي لا رجعة فيه عن أي اعتراض قد ينشأ الآن أو فيما بعد بخصوص المحاكم المشار إليها في هذا البند ٣٩ والمحددة كمحكمة للنظر إلى والفصل في أية قضية أو إجراء أو دعوى وتسوية أية نزاعات قد تنشأ عن أو بخصوص هذه الأحكام والشروط، ويوافق على عدم ادعاء عدم اختصاص أو أهلية أي محكمة.

٣-٤٢ لا يؤدي الخضوع لسلطة الاختصاص القضائي لمحاكم سلطنة عمان إلى الحد من حق البنك في إقامة دعاوى ضد العميل أو أي مستخدم مفوض أمام محكمة أخرى مختصة، كما أن اتخاذ إجراءات في أي اختصاص قضائي واحد أو أكثر لا يحول دون اتخاذ إجراءات في أي اختصاص قضائي آخر، سواء كان في نفس الوقت أم لا.